جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك

بعنوان :

دور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية

-حالة الجزائر والأردن (2000-2014)-

من إعداد الطالبة : سهام مخلوفي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2016/05/23.

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور : علي بن ساحة	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	رئيسا
الدكتور : محمد لحسن علاوي	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مقررا
الدكتور : لحيمر سارة	أستاذة محاضر	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك

بعنوان :

دور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية

-حالة الجزائر والأردن (2000-2014)-

من إعداد الطالبة : سهام مخلوفي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2016/05/23.

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور : علي بن ساحة	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	رئيسا
الدكتور : محمد لحسن علاوي	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مقررا
الدكتور : لحيمر سارة	أستاذة محاضر	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.....

ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك، ولا تطيب الأخيرة إلا بعفوك.....

إلي من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين.....

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلي معني الحب والحنان، إلي بسمة الحياة وسر الوجود.....

إلي من كان دعاؤهما سر نجاحي، وحنانهما بلسم جراحي إلي أغلى مافي الوجود والديّ الكريمين

أطال الله في عمرهما .

إلي تاج رأسي وقرتي عيني إلي أحن قلب إلي صاحب الفضل الجزيل والدعم المتواصل، الي من زين

أيامي بالأخلاق والإيمان زوجي الغالي.

إلي من نشأت وترعرعت بينهم إخوتي وأخواتي : فتيحة، صباح، محمد الطاهر ومسعودة أتمنى لهما

النجاح في شهادة البكالوريا، عبد العالي أتمني له النجاح في شهادة التعليم المتوسط، فاطمة الزهراء

وأتمنى لها النجاح في شهادة التعليم الابتدائي، وإلي أخر ثمرة في العرجون بسمة البيت وبهجتها

رامي.

إلي كل الصديقات والأحباب : كلثوم، زهرة، سارة، أمينة، عفاف، خديجة، سليمة، مريم، وفاء،

لامياء، سعاد، فاطمة(2)، ورشدة .

إلي حماتي الغالية، إلي حماي، إلي جدتي وجدي أطال الله في عمرهما .

إلي كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلي كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

سهام

شكر وعرفان

ربي أوزغني أن أشكر نعمتك التي أنعمتها عليا بإتمام هذا البحث وعلى ما منت به عليا من توفيق وسداد، وعلى ما منحتني من قدرة على تخطي الصعاب وتدليل العقبات .

ولا يسعني وأنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني الى الأستاذ المشرف، الدكتور محمد لحسن علاوي الذي لم يبخل عليا بإرشادته ونصائحه وتوجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في انجاز هذا البحث، وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما أحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، جزاه الله على كل خير .

ولا يسعنني أن أتقدم بالشكر الجزيل لمن ساهم في تسهيل مهمتي وأخص بالذكر الأساتذة الكرام : أ. بن ساحة علي و أ. عبلة مخرمش و أ.موساوي عمر على نصائحهم المفيدة وتزويدهم بالمعلومات الضورية لإنجاز هذا العمل

كما أتقدم بالشكر والعرفان الي الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وتقييمه.

كما أشكر كل من ساعدني في اعداد هذا البحث من قريب أو من بعيد وأخص بالذكر المأطر رشيد بوليفة جهده المبذول وصبره الكبير لاخراج هذا العمل بأحسن حلة .

سهام

الملخص

الملخص :

تشهد معظم دول العالم اتجاها متماشيا نحو الانفتاح وتحرير اقتصادياتها رغبة من هذه البلدان في تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية، حيث تعد الجزائر والأردن إحدى هذه الدول التي توجهت نحو الانفتاح والتحرير المالي والمصرفي رغبة في تحديد هذه الأهداف.

حيث تهدف هذه الدراسة إلي معالجة الموضوع من ناحية نظرية وتجريبية تم من خلاله التطرق إلي الأسس النظرية لسياسة التحرير المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الدول النامية، ولتوضيح العلاقة تم إجراء دراسة قياسية ببناء نموذج قياسي بطريقة المربعات الصغرى في تقدير معلمات النموذج بين المتغيرات المستقلة (الكتلة النقدية، أشباه النقود، القروض الممنوحة للقطاع الخاص) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) لدولة الجزائر والأردن، وذلك للفترة الممتدة من2000-2014 .

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة على أن سياسة التحرير المصرفي المتبعة من قبل دولة الجزائر والأردن كان لها أثر فعال وايجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي المحققة من قبل هذه الدول.

الكلمات المفتاحية : قطاع مالي، تحرير مالي، تحرير مصرفي، نمو اقتصادي، ناتج محلي إجمالي.

Summary :

Most of the world is witnessing a trend line towards openness and liberalization of their economies, the desire of these countries in achieving a set of development goals, which are Algeria, Jordan one of these countries that moved towards opening up the financial and banking liberalization and a desire to define these goals.

Where This study aims to address the issue in terms of theoretical and experimental been through which to address the theoretical foundations of the policy of banking liberalization and its relationship to economic growth in developing countries, and to clarify the relationship was conducted Empirical Study to build a standard form way of least squares in estimating model parameters between the independent variables (money supply , quasi-money, loans granted to the private sector) and the dependent variable (GDP) of the State of Algeria, Jordan, and that for the period from 2000 to 2014.

We have reached through this study that the banking liberalization policy pursued by the State of Algeria and Jordan have had a positive and effective impact in raising economic growth rates achieved by these countries.

Key words: financial sector, financial liberalization, bank liberalization, economic growth, GDP.

المحتوي	الصفحة
الإهداء	IV
الشكر	V
الملخص	VII
قائمة المحتويات	VIII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال والملاحق	X
المقدمة	أ
الفصل الأول : ماهية التحرير المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي	
المبحث الأول: المفاهيم النظرية حول تحرير القطاع المصرفي.	3
المبحث الثاني : المفاهيم النظرية للنمو الاقتصادي.	10
المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية.	14
الفصل الثاني : الدراسة القياسية لدور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي حالة دولة الجزائر والأردن من سنة 2000-2014.	
المبحث الأول : التحرير المصرفي والنمو الاقتصادي الجزائر.	20
المبحث الثاني : التحرير الصرفي والنمو الاقتصادي في الأردن.	29
المبحث الثالث : الدراسة القياسية لدور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر والأردن من 2000-2014.	39
الخاتمة	53
قائمة المراجع	55
الملاحق	58
الفهرس	63

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	ص
01-2	يوضح أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 10/90.	24
02-2	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي .	25
03-2	التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي .	26
04-2	التوزيع القطاعي للمخطط الخماسي.	27
05-2	البنوك الأردنية وفروعها العاملة كما هو الوضع في عام 2008.	31
06-2	البنوك الأردنية الإسلامية وفروعها كما هو الوضع في عام 2008.	31
07-2	البنوك الأجنبية حسب أقدمية الدخول إلى السوق كما هو الوضع في 2008.	32
08-2	يوضح مؤشرات القطاع النقدي.	35
09-2	يوضح المؤشرات الأساسية المستهدفة للبرنامج التنفيذي الحكومي 2007-2009.	36
10-2	يوضح ملخص الإنفاق المتوقع للبرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013 حسب المحاور.	37
11-2	يمثل تطور الكتلة النقدية إلي إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 2000-2014.	40
12-2	يوضح تطور المؤشر أشباه النقود إلي إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 2000-2014.	41
13-2	يوضح تطور نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلي الناتج المحلي الإجمالي من 2000-2014.	41
14-2	نتائج تقدير النموذج خلال الفترة 2000-2014 لدولة الجزائر .	43
15-2	نتائج تقدير النموذج خلال الفترة 2000-2014 لدولة الأردن .	43
16-2	يوضح المقارنة بين دولة الجزائر والأردن.	49

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	ص
01-2	هيكل النظام المصرفي الجزائري في عام 2001.	23
02-2	يوضح تطور الناتج المحلي الجمالي في الجزائر من 2000-2014.	28
03-2	يبين تطور حجم الودائع والتسهيلات في القطاع المصرفي الأردني من (2009-2014).	32
05-2	نسبة السيولة القانونية بالإجمالي ونسبة السيولة بالدينار 2008-2014.	33
04-2	يوضح مساهمة أبرز القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2014.	38
05-2	نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق % من 2000-2014 .	38

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	ص
01	التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية المكونة للناتج المحلي الإجمالي من (2000-2014).	58
02	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة الأولى (Breusch-Godfry) للجزائر.	59
03	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة الثانية (Breusch-Godfry) للجزائر.	59
04	اختبار تجانس التباين للجزائر.	60
05	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للجزائر .	60
06	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة الأولى (Breusch-Godfry) للجزائر	61
07	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة الثانية (Breusch-Godfry) للجزائر.	61
08	اختبار تجانس التباين للجزائر.	62
09	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للجزائر .	62

مقدمة

أ. توطئة :

بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم سنة 1929 أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادية والمالية أمراً ضرورياً ولامفر منه، فتلاشت الأهمية التي كانت تحضي بها مبادئ النظرية الكلاسيكية الليبرالية في الاقتصاد العالمي كمبدأ اليد الخفية (invisible hand) ل Adam Smith (1776)، ومبدأ قانون المنافد (loi de débouchés) jan baptiste say (1806)، كل هذا كان وراء ميلاد عصر للاقتصاد العالمي سمي بعصر الكنزي الجديد، أو عصر احتكار الدولة للنشاطات الاقتصادية والمالية، وقد دعي Johan Maynard Keynes (1936) في نظرياته إلي ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي بالإضافة إلي فرض رقابة الدولة على النظام المالي والجهاز المصرفي، وذلك بتخفيض معدلات الفائدة وتشجيع الاستثمار وبالتالي زيادة مستوي النمو الاقتصادي.

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح تدخل الدولة في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية يعرف تأييدا واسعا من طرف كل دول العالم المتقدمة منها والنامية، ويتجلى ذلك في شروع حكومتها في فرض العديد من القيود والضوابط ومختلف أشكال الرقابة للسيطرة على أنظمتها المالية وخاصة على أجهزتها المصرفية، وهذا ما انعكس سلباً عل المجال الاقتصادي خاصة المجال المصرفي وهذا مانتج عنه ما أسماه McKinnon and Shaw (1973) بسياسة "الكبح المالي ".

وبعد نهاية السبعينات وبداية الثمانينات فشلت القطاعات المالية والمصرفية لأغلب الدول النامية في تعبئة القدر الكافي من الادخار المحلي، مما زاد من عجز في موازين مدفوعاتها، وكان من الصعب على هذه الدول آنذاك الحصول على تمويل خارجي في شكل ديون خارجية تغطي من خلالها هذا العجز، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية الصعبة التي كانت سائدة في ذلك الوقت (انهيار النظام النقدي الدولي 1973، أزمة الديون سنة 1983) وهذا كله جعل الدولة تلجأ إلي البحث عن سياسة إصلاح اقتصادية ومالية معمقة، وطلك من أجل إعادة هيكلة وتحرير قطاعاتها الاقتصادية والمالية حيث تم انتهاج سياسة اقتصاد المبني على مجموعة من المبادئ كانت أهمها مبادئ "سياسة التحرير المالي" الذي جاء بها كل من McKinnon Shaw and (1973)، وذلك من أجل زيادة المنافسة، وزيادة الكفاءة الإنتاجية في عمل الجهاز المالي وأيضاً الالتزام بالمعايير والنظم الدولية والقانونية والرقابية من أجل ضمان سلامة العمليات المالية والمصرفية ورفع معدلات نموها الاقتصادي.

تعتبر الجزائر والأردن من بين الدول النامية التي تبنت فكرة التحرير المالي والمصرفي، وذلك لما خلفه من آثار سلبية تدخل الحكومة على الصعيد المالي والمصرفي، الأمر الذي استلزم الإصلاح بغية التحول من اقتصاد التخطيط إلي اقتصاد السوق إلي كل من الدولتين القائم على أسس ليبرالية تتركز على التحرير الاقتصادي والمالي للأنشطة، حيث تبنت الأردن سياسة التحرير المصرفي سنة 1990 وكان لها أثر فعال إيجابياً حيث نجد أن هناك فائض طلب على الدينار رغم رفع أسعار الفائدة، حيث يمكن القول أن السياسة النقدية المشددة مقرونة بسياسة مالية متشددة بجعل أمر تحريك عجلة الاقتصاد مرهونة بتعبئة مدخرات القطاع الخاص حيث تشكل الحوافز المناسبة مصدراً للنمو الاقتصادي في الأردن، وبالجهة المقابلة نجد دولة الجزائر قامت بتحرير قطاعها المصرفي من خلال برنامج صندوق النقد والقرض قانون 10/90 والذي بمثابة نقطة تحول في سير وتنظيم القطاع المالي الجزائري حيث

عملت على تحسينه وزيادة نموه وبذلك زيادة التعبئة الادخارية ومنه زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وبذلك رفع معدلات النمو الاقتصادي للجزائر وللأردن.

ومن خلال هذا سوف نحاول في هذا البحث بالتعريج على العلاقة التي تربط التحرير المصرفي بالنمو الاقتصادي في الدول النامية.

ب. تحديد الإشكالية الرئيسية :

وعلى ضوء مما سبق في الدور الذي يلعبه تحرير القطاع المصرفي في اقتصاد البلد نطرح التساؤل التالي :

كيف يساهم تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية لكل من الجزائر والأردن ؟

ولدراسة هذه الإشكالية تقتضي بحث العلاقة بين هاته المتغيرات وذالك من خلال تجزئة الإشكالية إلي تساؤلات ومن ثم إلي فرضيات، والإجابة عن هذه التساؤلات نخرج بفكرة عامة، وهاته الأخيرة تكون بمثابة الإجابة عن الإشكالية المراد حلها ، لهذا نتبع الخطوات التالية .

وانطلاقا من الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية :

- ✓ ما المقصود بتحرير القطاع المصرفي ؟
- ✓ ما العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ؟
- ✓ ما علاقة تحرير القطاع المصرفي بالنمو الاقتصادي ؟
- ✓ كيف يساهم تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية منها دولة الجزائر ودولة والأردن ؟

ت. فرضيات الدراسة :

- ✓ هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات اتخذتها الدولة لإلغاء القيود المفروضة علي القطاع المصرفي؛
- ✓ النمو الاقتصادي لأي دولة هو الذي يبين مستوى الدولة ولكي يتحقق يجب توفر المكونات الأساسية مثل التكنولوجية فهي من مقومات النمو الاقتصادي لتحقيق الازدهار والرقي؛
- ✓ تحرير القطاع المصرفي يؤثر بالنمو الاقتصادي لإن التحرير يعني تحسين عمل البنوك وزيادة الناتج الوطني ومنه زيادة النمو الاقتصادي؛
- ✓ اهتمام الكبير في تحرير القطاع المصرفي من قبل الدولة بعد إصلاحات النظام المصرفي لدليل قوي على رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر والأردن .

ث. مبررات اختيار الموضوع :

- ✓ الرغبة الشخصية للبحث في مجال البنوك ؛
- ✓ التعرف على الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي ؛
- ✓ الرغبة في التعرف على التحرير الذي عرفه النظام المالي والمصرفي بالخصوص في ظل العولمة على الصعيد العالمي وأثره على الدول النامية من ذلك الجزائر والأردن .

ج. أهداف الدراسة :

- ✓ التعرف علي أهمية القطاع المصرفي في الجزائر والأردن والدور الذي يلعبه في رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ إبراز أهمية المصارف ومكانتها في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- ✓ الوقوف على أداء القطاع المصرفي الجزائري والأردني وأهم العوامل المؤثرة عليه إيجابيا لتحسين النمو الاقتصادي .

ح. أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الموضوع في الدور الهام الذي يلعبه لقطاع المصرفي الكفؤة في التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو في اقتصاديات الدول النامية، الذي تتزايد فيه الاتجاهات التنظيمية والرقابية الحديثة للبنوك في ظل المستجدات العالمية ، كاتجاه نحو البنوك الشاملة والاندماج والخوصصة وانفتاح الأسواق وهو ما يعرف بتحرير القطاع المصرفي، مما يؤدي إلي تنشيط الادخارات المالية وتوفير رؤوس الأموال في مختلف القطاعات الإنتاجية مؤديا إلي تحسين مجالات الاستثمار والنمو ومن هذا المنطلق كان من الضروري التسليط الضوء على الاهتمام بالقطاع المصرفي وتفعيل الدور الذي يمسكه في النشاط الاقتصادي، بما يتماشى مع التطورات العالمية .

خ. حدود الدراسة :

- ✓ الحدود المكانية : تتناول الدراسة القطاع المصرفي في الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأردني؛
- ✓ الحدود الزمنية : فترة الدراسة كانت من سنة 2000-2014.

د. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

تنطوي هذه الدراسة بصفة عامة على جابين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، وقد ارتكزنا على المنهجين التالين :

المنهج الوصفي : ستتجلى استعمال هذا النهج في الإطار النظري لهذه الدراسة وذلك من خلال عرض بعض المفاهيم مثل القطاع المصرفي، تحرير القطاع المصرفي، النمو الاقتصادي وغيرها.

المنهج التحليلي : بما أن الإطار التطبيقي لهذه الدراسة سوف يخصص لتقييم الدور الذي يلعبه تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي لدولة الجزائر والأردن، ومن هنا سوف نرتكز في هذا الجانب علي المنهج التحليلي الذي يعتمد على بعض الاختبارات القياسية وأدوات التحليل الاقتصادي والقياسي، وذلك باستعمال برنامج Eviews للخروج بالنتائج.

ذ. صعوبات الدراسة :

- ✓ صعوبة الحصول عن مراجع كافية عن الموضوع؛
- ✓ صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية وتضاربها؛
- ✓ صعوبة الحصول على الموافقة لإجراء التربص.

ر. هيكل الدراسة :

نتطرق في بداية الدراسة بالمقدمة وفي النهاية نختم بخاتمة ولتحقيق أهداف الدراسة وعلى ضوء الفرضيات الموضوعة له، تم تقسيم الدراسة إلي فصلين كما يلي :

ففي الفصل الأول فيشمل الدراسة النظرية تحت عنوان ماهية تحرير القطاع المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وهو يعتبر مدخل للدراسة وشرحا لموضوع المذكرة، وهو بدوره مقسم إلي ثلاثة مباحث حيث يعالج المبحث الأول المفاهيم النظرية لتحرير القطاع المصرفي، من خلال التطرق إلي تعريف القطاع المصرفي ثم تحريره ثم شروطه وأهداف هذا التحرير، في حين تناول المبحث الثاني المفاهيم النظرية للنمو الاقتصادي ومن خلاله تطرقنا إلي التعريف بالنمو الاقتصادي وأهم العوامل المؤثرة فيه، أما الجانب الثالث والأخير فسلطنا الضوء على أهم الدراسات السابقة التي تناول وتعالج موضوعنا ونبين أيضا، العلاقة بين هذه الدراسات السابقة والدراسة الحالية .

أما في الفصل الثاني فيشمل الدراسة التطبيقية تحت عنوان دور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي لدولة الجزائر والأردن وفي هذا الجزء تم القيام بالدراسة القياسية باستخدام برنامج Eviews ثم قمنا بتقديم النتائج المتحصل عليها وتحليلها ومناقشتها للخروج بالنتائج المتوقعة.

الفصل الأول

ماهية تحرير القطاع المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تمهيد

القطاع المصرفي هو أحد أهم المصادر التمويل الاقتصاد الوطني ويساهم في تحريك عجلة التنمية، حيث أخضع لمختلف أشكال الرقابة ومجموعة من القيود والضوابط على النشاط المالي و المصرفي من طرف الحكومة، حيث هذه الإجراءات لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المالية المتاحة وهذا ما دفع بالعديد من الدول إلي إقامة إصلاحات جذرية على مستوي أنظمتها المالية والاقتصادية لتحقيق الأهداف التي خططت لها لتدعيم النمو الاقتصادي وهذا مؤدي إلي التحرير المالي في الدول النامية .

وعليه سوف نحاول من خلال هذا الفصل أن نبرز دور تحرير القطاع المصرفي في معادلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث تم تقسيم الفصل كالآتي :

المبحث الأول : المفاهيم النظرية حول تحرير القطاع المصرفي؛

المبحث الثاني : المفاهيم النظرية حول النمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية .

المبحث الأول : المفاهيم النظرية حول تحرير القطاع المصرفي.

للقطاع المصرفي الدور الكبير لأنه مصدر اهتمام الدول ووسيلة هامة للنهوض باقتصاديات الدول حيث يعد أداة لتعزيز التنمية المستدامة، كما يلعب دور الوسيط المالي ومحرك لعجلة الاقتصاد .

لهذا جعل الكثير من الدول النامية إلي كسر القيود والضوابط الحكومية التي كانت عائقا، وركب مركب اقتصاديات الدول المتقدمة وبذلك دعت إلي إقامة إصلاحات تتمثل في تحرير القطاع المالي والمصرفي .

المطلب الأول : مفهوم القطاع المصرفي وأهميته ودوره.

يعتبر النظام المصرفي جزءا من النظام المالي وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المؤسسات التي تمنح الائتمان. ويشمل الجهاز المصرفي المنشآت المالية، السلطات المسئولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة .

الفرع الأول : تعريف القطاع المصرفي.

إن تدخل السلطات العامة مهما كان نوعها وأهدافها يتجلى تاريخيا في إنشاء نظام نقدي ويقصد بالنظام النقدي مجموع الهيئات والمنشآت التي تشارك في إدارة النقود ومن هنا ظهرت عدة تعاري ف للقطاع المصرفي تتركز هذه كلها حول نقطتين أساسيتين:[1]

- ✓ اعتبار المصرف المنشأة المالية التي تأخذ من المتاجرة في النقود حرفة لها؛
- ✓ اعتبار المصرف أداة وصل بين الأموال التي تبحث عن استثمارات وبين المستثمرين اللذين يبحثون عن أموال لتمويل استثماراتهم .

وبذلك يمكن تعريف المصرف بأنه : "مؤسسة مالية تقدم مجموعة من الخدمات المالية خاصة في مجال الائتمان والادخار وخدمات تسوية المدفوعات".

كما يتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من عدد البنوك وتختلف وفقا لتخصصها والدور الفعال الذي تؤديه في مجتمعها وتعتبر أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، والرغبة في خلق هياكل تمويلية منقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع في كثير من دول العالم يتضح لنا أن هيكل الجهاز المصرفي يختلف من دولة لأخرى وفقا لنظامها الاقتصادي،ودرجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في رسم خططه وسياساته ووضع برامجه و مدى تدخل الدولة في توجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه وكذلك حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من البنوك .

---

[1]– راوية بن ساسي، **دور القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي في الدول النامية(دراسة حالة الاقتصاد الجزائري 2005–2015)**، أطروحة ماستر، العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2015، ص: 3.

الفرع الثاني : أهمية النظام المصرفي :

من أهم الأهداف الأولية للنظام المصرفي نذكر ما يلي :[1]

✓ المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية :

النظام المصرفي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد أهدافه من خلال الضوابط العامة لرأس المال والنقود وكذا أساليب الوساطة المالية المعتمدة على أسلوب القرض بفائدة والفوائض المالية من المال الممنوح ويساهم في المشاريع الإنتاجية الحقيقية وكذا جعل رأس المال مع خبرة العمل في مجال التنمية .

✓ تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية :

يعتبر هذا الهدف من أبرز مميزات النظام المصرفي حيث يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، إذ أن توزيع الدخل (الثروة) يرتبط بالقيمة التبادلية للسلع والخدمات والتي غالبا ما يتم التعبير عنها في صورة وحدات نقدية كثمن الخدمات و المنتجات .

✓ استقرار قيمة الوحدة النقدية :

تعتبر النقود مقياسا هاما لتقييم الأشياء فلابد أن تحظ باستقرار في قيمتها، و هذا من أهم أهداف النظام المصرفي

الفرع الثالث : دور القطاع المصرفي في الاقتصاد .

الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي تتمثل في ما يلي [2]:

1. **تجميع المدخرات** : يوفر القطاع المصرفي منافذ لتعبئة الادخار سواء من جانب الأفراد أو المؤسسات مما يؤدي إلي إرجاء الاستهلاك في الوقت الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار، حيث يمكن للمدخرين في ظل وجود هذا النظام إقراض فائض أموالهم إلي المقترضين والحصول على عائد مقابل ذلك سواء في شكل فوائد أو أرباح رأسمالي، ويعتمد النظام المالي في أدائه لهذه الوظيفة على توفير عائدات مغرية من خلال طرح معدلات فائدة مشجعة أو تقديم ضمانات حول الأوراق المالية المصدرة .
2. **توفير الموارد المالية** : يقدم القطاع المصرفي الموارد المالية اللازمة للسماح للأفراد والمؤسسات القيام بمدفوعاتها بطريقة فعالة لشراء السلع والحصول على الخدمات وتمويل الاستثمارات، هذه الأخيرة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية للموارد المتاحة للمجتمع ورفع المستوى المعيشي .
3. **إجراء معاملات التسوية والدفع** : حيث يزود القطاع المصرفي الاقتصاد بالوسائل اللازمة لأداء الالتزامات في شكل عملة نقدية وشيكات ووسائل الدفع الأخرى، وقد ساهم التطور الذي عرفته مؤسسات النظام المالي في الوقت الحاضر إلي ظهور وسائل دفع جديدة، كالنقود والشيكات الالكترونية .

---

[1] - **http://mafaheem.info/banking-syestem**, 08 janvier 2016, 10 :30. مقال لجهاد بالعنقود، أ. بجامعة الأندلس، مالية

[2] ساعد ابتسام، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد** ، أطروحة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009، ص: 16.

4. **تجميع المعلومات المالية وتحليلها** : يقدم النظام المالي خدمة رئيسية من خلال تجميع وتحليل المعلومات المالية، وهو بذلك يساهم في تخفيض التكاليف التي يمكن أن يتحملها المقرضون والمقترضون في حال قيامهم بهذه العملية . ويؤدي النظام المالي هذا الدور من خلال الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي، حيث تكون تكلفة استخدام هؤلاء الخبراء منخفضة جدًا لأنها توزع على حجم كبير من العمليات، وهو ما يمكن المقرضين والمقترضين من اتخاذ قراراتهم بدقة .
5. **توفير السيولة** : يقصد بالسيولة قدرة الأصل المالي على التحول بسرعة إلي نقد، وهذا ما يؤديه النظام المالي من خلال الأسواق والوسطاء الماليين، حيث يوفر نظامًا للمتاجرة تجعل الأصول المالية أكثر سيولة فالقدرة على تحويل الأصول منخفضة السيولة إلي حقوق سائلة بالصورة التي يرغب فيها المدخر تعد أحد مقاييس كفاءة النظام المالي .
6. **تدنية المخاطر** : مهما كانت الفوائض المالية المتاحة لدى المدخر لغرض الاستثمار فإنها لن تمكنه إلا من شراء عدد صغير من الأصول غير المتنوعة، وبالتالي فإن حجم المخاطرة الذي يواجهه يكون كبيرًا إذا ما حدث وانخفضت الأسعار السوقية لهذه الأصول، وبذلك يوفر النظام المالي عملية المشاركة في تحمل المخاطرة من خلال تمكين المدخر من الاحتفاظ بالعديد من الأصول المالية والتي يطلق عليها اصطلاحًا "المحفظة المالية "فتنويع هذه المحفظة يجعل من التقلبات الحادة في قيمتها تنخفض باعتبار أن عوائد الاستثمار داخل المحفظة لا تتغير بنفس الطريقة .
7. **تحقيق السياسة النقدية** : يلعب النظام المالي دورا هاما كوسيط يتم من خلاله تمرير السياسة النقدية للدولة إذ يمكن للبنك المركزي بواسطته ممارسة دور فعال في تغيير أسعار الفائدة وأيضًا التحكم بالاحتياطات من العملات الأجنبية والمحافظة على استقرار النقد .

المطلب الثاني : مفهوم تحرير القطاع المالي والمصرفي .

شهدت الساحة العالمية تطورات عديدة أدت إلى التحرر من القيود والعراقيل سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وقد بدأت عملية التحرير المالي و المصرفي في الدول المتقدمة، واكتملت بتوسع أنشطة البنوك وتدويلها، وتوسعت لتشمل العديد من الدول النامية خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة، إذ لا يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع المصرفي وتحريره، كما ساهمت المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي بعملية التحرير المصرفي من خلال البرامج التي يقترحها على الدول ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي .

الفرع الأول : مفهوم التحرير المالي

يندرج التحرير المالي ضمن سياق التحرير الاقتصادي، والتحول إلي ما يسمى بالانفتاح المالي، الذي يعتبر أحد مكوناته الرئيسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويمكن تعريف التحرير المالي على أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلي خفض القيود المفروضة على القطاع المالي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة، وذلك من خلال دفع التحكم بأسعار الفائدة سواء على الودائع أو القروض، وخصخصة المؤسسات المالية والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان وتخفيض نسبة الاحتياطي المطلوب، والاعتماد على عمليات السوق المفتوحة لتنفيذ السياسة النقدية، ويضم التحرير المالي ثلاثة جوانب أساسية تتمثل في :

✓ تحرير القطاع المالي المحلي : يشمل تحريرها ثلاثة متغيرات أساسية هي [1]:

1. حرير أسعار الفائدة عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وتركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين العرض والطلب عليها، مما يؤدي إلي زيادة النمو الاقتصادي، ولا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند حد معين؛

2. تحرير الائتمان وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، وكذا وضع سقوف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى؛

3. إلغاء الاحتياطيات الإجبارية المغالى فيها على البنوك وتحرير المنافسة البنكية بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والأجنبية، وكذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة باختصاص البنوك والمؤسسات المالية .

✓ تحرير الأسواق المالية : يتم بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة والحد من إجبارية توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد .

يتضمن إزالة الحواجز والعقبات التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة، بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال .

الفرع الثاني : تعريف تحرير القطاع المصرفي .

يراد به مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على العمل المصرفي، بغية تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كليا، وذلك سواء على المستوى المحلي أو الدولي، حيث لا تستطيع أي دولة أن تقوم بعملية التحرير دفعة واحدة بل يجب أن تتبع خطوات منظمة ومرتبة، وتختلف أساليب التحرير في القطاع من بلد إلي آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية العامة، وضمن الإطار الشامل للتحرير الاقتصادي، مما يؤدي إلي الدول للاستفادة من عملية التحرير المصرفي من خلال [2]:

– يحسن من فعالية القطاع المصرفي ويخفض التكاليف من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم والتخصص الدولي للموارد على أساس المزايا النسبية، كما يؤدي إلي تحسين نوعية الخدمات المقدمة؛

– يسمح التحرير من نقل التكنولوجيا والمعلومات في مختلف الآلات؛

– إن القطاع المصرفي المفتوح يحفز على تبني تشريعات وسياسات اقتصادية كلية جيدة؛

– تحقيق كفاءة أكبر وفعالية أعلى لعمل السوق المصرفي بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، والاستفادة منها في تمويل اقتصادياتها وزيادة استثماراتها؛

[1]– محلوس زكية، **أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية**، أطروحة ماجستير، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009: ص: 04.

[2]- نفس المرجع ص : 08.

– زيادة فرص وصول المستثمر والمقترض المحلي إلي مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة الترابط بين الأسواق المالية المحلية والعالمية .

وعرفها كل من Amable, chatelain, and de Bandt (1997)[1] على أنها : "تلك السياسة التي تقود إلي رفع الادخار واستخدام أمثل للموارد المالية المتاحة لاستثمار، والتي تسمح بتحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة".

المطلب الثاني : إجراءات وأهداف التحرير المصرفي.

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد إلي آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي، أو لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية، أو لدعم عملية التنظيم الواعي والهيكل التنظيمي .

الفرع الأول : إجراءات تحرير القطاع المصرفي.

وتتمثل إجراءات تحرير القطاع المصرفي في النقاط التالية :[2]

– إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها؛

– إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقوف الائتمانية والاحتياطي القانوني؛

– زيادة استقلالية المؤسسات المالية؛

– التقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان تخفيض القيود المباشرة عليها؛

– زيادة استقلالية المؤسسات المالية؛

– إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة وتحويلها للقطاع الخاص؛

– تقليل الحواجز أمام الانضمام للسوق والانسحاب منه؛

– تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين و المستثمرين؛

– إطلاق الرسوم والعمولات؛

– إعادة تكوين رأس المال المصرفي .

الفرع الثاني : أهداف تحرير القطاع المصرفي.

وهي أهداف ساهمت في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع المصرفي، وتوفير الأموال اللازمة والجو المناسب لزيادة الاستثمار، وتتمثل في : [3]

---

[1] -Bruna, Amable et Jean-Bernard chatelain et Olivier de Bandt, **cofinance dans le système bancaire et croissance économique**, Revue économique, Volume 48 n°3, 1997, (pp 397-407). www.persee.fr/articleAsPDF/reco_0035-2764_1997_num_48_3_409881/article_reco_0035-2764_1997_num_48_3_409881.pdf تم الوصل له في 2016/03/02

[2]- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية** ، ملتقي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية– الواقع والتحديات، الشلف، 2004/12: ص: 477.

[3]- بنفس المرجع ص: 478.

- ❖ تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار؛
- ❖ خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار؛
- ❖ استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع الدخول لعدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- ❖ رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبي وخلق فرص استثمار جديدة؛
- ❖ تحرير التحولات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة .

المطلب الرابع : شروط نجاح التحرير القطاع المصرفي ومزاياه.

لنجاح عملية التحرير يجب توفر شروط أساسية والذي تبين أهمية استقرار الاقتصاد الكلي كشرط أساسي يجب توفره قبل بدء عملية التحرير، إلي أن هناك مزايا وعيوب تنجر عن عملية التحرير .

الفرع الأول : شروط نجاح تحرير القطاع المصرفي.

هناك أربعة شروط أساسية يحددها مؤيدو التحرير المصرفي لإنجاح هذه السياسة، وهي :[1]

1. استقرار الاقتصاد الكلي : إن من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي هو وجود معدل تضخم منخفض، لأن ارتفاعه يؤدي إلي انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي خسارة كبيرة في الاقتصاد، مما يعرقل النمو الاقتصادي، ويساهم في إضعاف النظام المصرفي، والتأثير على التحرير المصرفي، وهناك عدة معايير لتقرير الاستقرار المالي الدولي بتسيير قرار الإقراض والاستثمار وتحسين سلامة عمل الأسواق المالية، والحد من مخاطر النكبات المالية وآثارها، وتحقيقا لهذه الأغراض لا تغطي المعايير القطاع المالي فحسب بل تغطي أيضا بعض جوانب سياسة الاقتصاد الكلي وسياسة الكشف عن المعلومات، وإن كانت هذه المعايير تعتمد في عدد من الحالات على مبادرات اتخذتها الدول الصناعية بصفة رئيسية نتيجة تجاربها .

2. إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي : يجب أن تبدأ من المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي بحيث:

- ✓ القطاع الحقيقي يتم فيه ترك الأسعار تتحرك وفق قوى السوق، وفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة وبطريقة عقلانية على المؤسسات ورفع الدعم على الأسعار، وتطبيق سياسة والخوصصة؛
- ✓ القطاع المالي والمصرفي يتم فيه عدم وضع رقابة وقيود على تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير.

[1]- ساعد ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

3.الإشراف الحذر على الأسواق المالية : إن إنجاح سياسة التحرير المصرفي يتطلب إشراف حكومي قوي من أجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق المصرفي، وتفادي وقوع الأزمات المالية والمصرفية ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المصرفية والمالية إلي الاهتمام بإدارة المخاطر والتنبيه إليها، وضمان الشفافية والاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك والمؤسسات المالية والاهتمام بالهيكل التنظيمي والإداري لجهات الرقابة، وتسهيل تدفق المعلومات والتنسيق بين أنشطة إصدار القرار ومتابعة تنفيذه، وإقامة هيئات رقابية وإشرافية تتمتع بالاستقلالية وعلى رأسها البنك المركزي وهذا كله بهدف تحقيق استقرار النظام المصرفي، والرقابة على الأنظمة المصرفية لضمان استقرار النظام المصرفي الدولي .

4. ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق : يتطلب إنجاح سياسة التحرير المصرفي توافر المعلومات الكافية عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام المتدخلين فيه، ويتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف والرقابة والمتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، ومن جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك وإتاحتها أمام جهات الرقابة والإشراف، وأمام المتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية كما يتطلب الأمر وجود آليات لتنسيق هذه المعلومات بحيث يكون انسيابها بشكل واضح وخال من التناقض وتهدف إلي تدعيم عنصر الشفافية .

5. الاستقرار السياسي : يؤثر الاستقرار السياسي على نجاح عملية التحرير المصرفي، وذلك لأنه يؤثر على الثقة التي توليها السلطات العمومية للأجانب ومصداقية التزاماتها واستقرار تشريعاتها، حيث أن إلغاء القيود على تدفقات رؤوس الأموال لا يسمح بدخول أموال للداخل بقدر يسمح الاستفادة منها في الداخل، بل إلغاء القيود مع عدم الاستقرار قد يؤدي إلي خروج الأموال إلي الخارج، لأن المستثمر لا يميل إلي المخاطرة .

6. توافر قطاع مالي كفء ومستقر : لتحقيق هذا البند لا بد من وجود إصلاحات هيكلية تعمل على بناء قطاع مالي كفء ومستقر .

7. توافر بنية مؤسسية وقانونية ملائمة : يفضل قبل الشروع في إزالة القيود والانفتاح المالي يجب توفر بنية مؤسسية وقانونية ملائمة، إذ أن عدم مراعاة ذلك قد يؤدي إلي أزمات مالية خطيرة، الأمر الذي يؤدي إلي انخفاض الفائدة المفترض ارتفاعها في ظل التحرير المالي .

8. التنظيم والإشراف المناسب على المؤسسات المالية : أن كل مؤسسة مالية تمر بمخاطر تحتاج إلي تنظيم وإشراف جدي، وأن التنظيم والإشراف الجدي هام بالنسبة للبنوك لأن فشل أحد المؤسسات المالية أو أكثر يمكن أن يؤدي إلي أزمة في السوق ،وهذا كله نتيجة لفقدان الثقة في البنوك مما يؤدي إلي سحب أموال المودعين والمقترضين، فإن هذا بدوره من الممكن أن يزعزع استقرار الاقتصاديات الكلية والنشاط الاقتصادي .

الفرع الثاني : مزايا تحرير القطاع المصرفي.

في ظل أتساع بوادر العولمة المالية ، والعجز الذي تعاني منه الكثير من البنوك ،كان عليها تحرير نشاطاتها وخدماتها، لترك المبادرة لوجود رؤوس أموال جديدة آتية من الخارج، ويحمل التحرير المصرفي في طياته مزايا، يعمل على تبيانها مؤيدو هذا التحرير، منها :[1]

1. عطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة، حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين، والعمل على جلب أكبر عدد من المدخرين، عندما يتحكم في أسعار الفائدة والعمولات؛
2. إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة في مجال الإدارة، بالاعتماد على الكفاءات المالية والمصرفية الأجنبية والمحلية؛
3. ترك المبادرة لقوى السوق للعمل، وبالتالي القضاء على البنوك غير القادرة على التحسين، باستعمال عمليات الاندماج المصرفي؛
4. رفع مستوى التعامل مع الزبائن، وجلبهم بتقديم لهم أحسن الخدمات المصرفية، وبالتالي الاعتماد على الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاستثمار لأنه أقل تكلفة؛
5. زيادة حجم المعاملات يساعد في خفض المخاطر للسوق والقرض، عن طريق رفع قيمة العائد للأموال المستثمرة، عندما تكون هناك حرية وسرعة في عملية اتخاذ القرارات .

المبحث الثاني : المفاهيم النظرية للنمو الاقتصادي.

يعتبر مؤشر النمو الاقتصادي ذو أهمية بالغة في قياس تقدم الدولة الاقتصادي من خلال تحرير القطاع المالي والمصرفي، حيث يساهم النمو الاقتصادي في رفع المستوي الناتج القومي (الدخل القومي) وبالتالي رفع المستويات المعيشية، ومن خلال هذا المبحث سنبرز مفهوم النمو الاقتصادي والعناصر المحددة له وأهم العوامل المؤثرة فيه كما نعرض في هذا المبحث العلاقة بين تحرير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي .

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه.

النمو الاقتصادي هي الأداة الهامة التي تقيس الزيادة الحقيقية في الدخل، حيث انه يتمتع بجملة من الخصائص وبهذا فإن النمو الاقتصادي يؤدي إلي خلق الكثير من فرص الاستثمار، ويلعب دور ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني .

الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي.

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية نذكر منها :

[1]- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص: 484.

- النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط .[1]
- هو عبارة عن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في الدولة من خلال فترة زمنية معينة .[2]
- النمو الاقتصادي هو حدث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل الوطني الإجمالي، والذي يؤدي إلي الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .[3]

ومن خلال هذه التعاريف السابقة يمكن الإشارة إلى نقطتين توضيحيتين لهذا المفهوم .[4]

1. النمو الاقتصادي لا يعني حدث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط بل لابد أن تترتب عليه الزيادة في الدخل الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لا بدا أن يفوق معدل النمو السكاني وعلي ضوء ذلك يكون :

معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل نمو السكان

2. الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون الزيادة حقيقية وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في كمية النقود، إي استبعاد أثر التضخم . فلبدا أن نأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحسوب بالأسعار الثابتة وهو اللاكثر مصدقيه والناتج المحلي الإجمالي الجاري أي المحسوب بالأسعار الجارية والذي يحتوي علي أثر التضخم .

الفرع الثاني : خصائص النمو الاقتصادي.

وتتمثل خصائص النمو الاقتصادي كالتالي ::

1. النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي؛
2. النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلي تدخل من جانب الدولة؛
3. التنمية الاقتصادية أوسع و أكثر شمولا من النمو الاقتصادي؛
4. النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد؛
5. يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، و يتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا و سهولة؛
6. النمو الاقتصادي يؤدي إلي خلق الكثير من فرص الاستثمار؛
7. يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني .

---

[1]– وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها** (حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010)، أطروحة دكتوراء، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010، ص: 08.

[2]– عبد الوهاب الأمين **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان،2002، ص: 371.

[3]– راوية بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

[4]– وعيل ميلود، مرجع سابق، ص: 09.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ومعوقاته.

النمو الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقياس تقدم الدولة الاقتصادي فهو بذلك تحكمه عدة عوامل تأثر فيه حيث تعتبر من المكونات الأساسية لنمو الاقتصادي إلي أن هناك معوقات تعترض النمو الاقتصادي التي تقف كحدار أمام النمو الاقتصادي للدولة .

الفرع الأول : العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر ثلاثة مكونات أساسية و هي : [1]

- ✓ **تراكم رأس المال** : يشمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض و المعدات المادية و الموارد البشرية، و يعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات .
- ✓ **النمو السكاني (العمل)** : يرتبط الأثر الايجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلي زيادة الإنتاج هذا من جهة، وزيادة حجم الأسواق و سهولة تحفيز الطلي الاستهلاكي المؤدي إلي تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل و من خلال محدودية الدخل .
- ✓ **التقدم التكنولوجي** : يعرف على أنه السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة مستوى المعيشية للسكان .

الفرع الثاني : معوقات النمو الاقتصادي

تمثلت معيقاته كالتالي :

- ✓ **التعليم** : لا جدال في أن التعليم يرفع كفاءة العمل بمختلف أعماله إلي حد كبير وكلما أدخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، حيث بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل، و أن الوضع في الكثير من الدول الآخذة في النمو قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسط وافرا من التعليم والتدريب، وذلك عن طريق بعثات تعليمية إلي الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسات المقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العملية، حيث أن نقص التعليم بمختلف أنواعه يشكل عائق .
- ✓ **الصحة** : لا جدال أن زيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن تتحقق بارتفاع المستويات الصحية لأيدي العاملة، حيث أن الجهد المبذول من جانب الأفراد والعاملين يكون أكثر فاعلية عندما يكون مستواهم الصحي مرتفع منه والعكس، المستوي الصحي المتدني يشكل عائق للنمو الاقتصادي .
- ✓ **الموارد الطبيعية** : يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، حيث أن أي دولة لديها إمدادات كبيرة من الموارد سوف يكون النمو أسهل عليها، من دولة التي لايوجد لديها موارد أو قليلة تكون أقل قابلية في التوصل والاستفادة منها في عملية النمو، حيث أن عدم الاستفادة وعدم الاستغلال الأمثل للموارد يشكل عائق للنمو الاقتصادي .

[1]- وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص: 10 .

- ✓ **التكنولوجيا** : إذا أخد بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل فلا بدا أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة فقيرة منه بالنسبة لدولة متقدمة غنية، وما ذلك إلا أنه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج والتوزيع في الدول الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا، وهذا فإن الدول المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية والتقدم التكنولوجي، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق ابتكاره من أساليب فنية حديثة ومتطورة في الدول الأكثر تقدما، إن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة من زاوية إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في العالم النامي، لأن الدول الأكثر تقدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب فني جديد إلا عندما يكون قد تم فحصه واختباره وتطويره والتيقن من صلاحيته للتطبيق العلمي وفاعليته في تقدم الإنتاج، وهو ما ينطوي على أنفاق مبالغ طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحدودة لأي دولة فقيرة متطلعة إلي النمو، كذلك تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية للدولة المستوردة للتكنولوجيا، أيضا تحتاج إلي أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات على مستوى عالي من الكفاءة المهنية والتدريب المهني، وعلى دراية تامة لكل تطور في تكنولوجيا الإنتاج، حتى تكون لديها القدرة الإبداعية في عملية التطوير والخيال الخصيب في النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية، غير أن هذه المقومات الأساسية للتقدم التكنولوجي في العالم النامي قد تكون مفتقدة في بعض دول هذا العالم، وبالتالي تصبح التكنولوجيا عائق للنمو .

المطلب الثالث : العلاقة بين تحرير القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي.

مما لاشك فيه أن القطاع المصرفي والمالي له تأثير إيجابي وملحوظ على النمو الاقتصادي، فالوظائف التي يقدمها هذا النظام للاقتصاد تلعب دور فاعلاً في تنشيط الحركة الاقتصادية وتولد الدخل وتخصيص أكثر كفاءة للموارد وتراكم أسرع لرأس المال المادي والبشري وإلي تقدم تكنولوجي مما يرفع وتيرة النمو الاقتصادي .

أولا : تأثير النمو على تطوير النظام المالي والمصرفي : يؤثر نمو دخل الفرد على التنمية المالية لعدة أسباب أهمها[1] :

1. أن البلدان ذات الدخل الفردي المرتفع تميل إلي أن يكون لديها منشآت كبيرة، ولأن صافي الأصول المرتفع لدى المنشآت الكبيرة يخفض تكاليف المتابعة من خلال توفير الرهون فإن ذلك يخفض تكاليف الوساطة المالية ويعزز دورها؛
2. يسمح التواجد الكبير للمنشآت التي تتمتع بمستوى مرتفع من صافي الأصول بظهور أسواق متينة للأوراق المالية من شأنها توفير السيولة، بما يساعد في تنمية هذه الأسواق من خلال تخفيض تكاليف الإصدار الأوراق المالية؛
3. من الأرجح أن يصاحب دخل الفرد المرتفع قدر أكبر من العمليات التي تسهل الوساطة المالية مثل أنظمة كفؤة متعلقة بحقوق الملكية والمعايير المالية المحاسبية والجهاز القضائي .

وبالتالي لابد من تسيير التنمية المالية على نحو تعاقبي، فعند المستويات المتدنية للدخل يهيمن التمويل الذاتي أو التمويل غير المنظم، ومع ارتفاع الدخل يرتفع صافي أصول المنشآت مما يخفض تكلفة التمويل ويرفع حصة الوساطة الكلية التي يقوم بها النظام المالي الرسمي .

[1]– بيتر مونتيل، التمويل والرفاهية والنمو، ندوة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الايمارات، 7–8 ديسمبر2003، ص:53.

ثانياً : تأثير التطور المالي والمصرفي على النمو الاقتصادي : يتلخص دور النظام المالي المتطور في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال النقاط الثلاثة التالية[1] :

1. كلما ارتفعت كفاءة تخصيص الأموال وتوزيعها على المشاريع الاستثمارية المتنافسة كلما زادت إنتاجية مخزون رأس المال وارتفعت إنتاجية عوامل الإنتاج؛
2. كلما انخفضت كلفة الوساطة، كلما ارتفع حجم الاستثمار الموازي لكمية ما من الادخار نظرًا لأن المدخرين والمستثمرين يتقاسمون تكاليف الوساطة فيما بينهم؛
3. كلما ارتفعت العوائد على الاستثمار وكلما تدنت كلفة الوساطة المالية، ارتفع صافي العائد على الادخار وبالتالي يزيد الحافز على الادخار .

المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية.

لقد أجريت عدة دراسات وبحوث تتناول هذا الموضوع لكن من جوانب مختلفة، لذلك لا بذا من القيام باستعراض سريع لأهم هذه الدراسات، بهدف بيان أوجه الاتفاق والاختلاف عن الدراسات الأخرى وعلى هذا الصدد الإشارة لأهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة .

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة.

دراسات التحرير المالي والمصرفي في الجزائر :

1. دراسة : راوية بن ساسي، (2014- 2015):"**دور القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي في الدول النامية** "، دراسة حالة الجزائر 2005-2014. مذكرة ماستر وتمت مناقشة الإشكالية التالية : إلي أي مدى يؤثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي ؟ أما الهدف الرئيسي فيتمثل في إبراز الوضعية الحقيقية لقطاع المصرفي، والنتائج الاقتصادية الناجمة عن أنشطة المصارف، استخدمت الباحثة المنهاج الوصفي التحليلي في دراستها النظرية والتطبيقية وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها . يساهم القطاع المصرفي في دعم المشاريع التنموية، حيث أصبحت البنوك من أعمدة الاقتصاد الوطني وأسهمت في رفع إنتاجية العمل البشري وتيسير وسائل الوفرة الاقتصادية .

2.دراسة : بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام :"**ملتقي المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية – دور التحرير المالي في إصلاح المنظومة المصرفية**". وقد تمت مناقشة الإشكالية التالية : وهي ماهيته ومبادئه أجراءته، أو مظاهره، ودوره في إصلاح المنظومة المصرفية بسرد العوامل التي تساعد في زيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي ؟ ومن خلال الدراسة لدور التحرير المالي والمصرفي، وتدعيم دوره في إصلاح المنظومة المصرفية.

[1]- ساعد ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص ص:20-21.

الدراسات التحرير المالي والمصرفي في الأردن :

1.دراسة : محمد سمير هنداوي، 2003 : "**بعنوان الانفتاح والنمو الاقتصادي في الأردن**" مذكرة ماجستير في جامعة اليرموك حيث تبرز مشكلة الدراسة في التنوع والاختلاف الكبير الحاصل بين الباحثين حول العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي، حيث تناولت هذه الدراسة علاقة التجارة بالنمو في الأردن ومن النتائج المتوصل إليها انه توجد علاقة ايجابية بين النمو والانفتاح التجاري بالنسبة للأردن، حيث تهدف الدراسة إلي تحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو .

2.دراسة : حمزة عدنان جميل العسلي، 2004 : "أثر التحرير المالي علي عوائد أسهم البنوك في الأردن (1980-2004) مذكرة ماجستير، حيث نوقشت مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التي تنطق من حقيقة أن أحجام التداول وأسعار السوق للأسهم الشركات المدرجة في سوق عمان المالي،تنقلب بالزيادة والانخفاض والذي يردها البعض إلي ارتفاع سياسة التحرير المالي والاقتصادي وركوب موجة العولمة، حيث استخدمت دراسة قياسية لدراسة أثر التحرير المالي علي عوائد الأسهم وحجم التداول لأسهم قطاع البنوك في الأردن خلال فترة 1980-2004 باعتماد على SPSS، حيث أظهرت النتائج أنه لاتوجد علاقة بين كل مؤشرات التحرير المالي وعوائد أسهم قطاع البنوك في الأردن .

3.دراسة : Ben Gamra، (2009) : بعنوان " Does Financial liberalization matter for emerging East économies growth ? somenew évidence "

لتحديد طبيعة العلاقة بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي، وقد تمت هذه الدراسة في شكل سلة من البيانات (pane) لعينة مكونة من 6 دول ناشئة من شرق أسيا وللفترة الممتدة من 1980-2002 . وبالاعتماد على طريقة Generali zed moments méthode (GMM) ومؤشر في شكل متغير والذي يمثل بيانات حول التواريخ الرسمية للتحرير المالي في الدول الناشئة بالنسبةلكل قطاع مالي وللفترة من 1973-2002، وتوصلت الباحثة إلي أن التحرير المالي يؤثر ايجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في الدول التي قامت بتحرير قطاعاته المالية بشكل جزئي .

المطلب الثاني : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

في هذا المطلب سوف بدراسة مقارنة بين الدراسة " دور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية –الجزائر والأردن" ومقارنتها بالدراسات السابقة من جميع الجوانب :

الدراسة السابقة	مقارنة الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية
دور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية –دولة الجزائر –	اختلفت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية حيث هذه الدراسة قامت بدراسة الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، أما الدراسة الحالية أضافت إلي هذه الدراسة دولة الأردن غير ان الدراسة السابقة فكانت فترة الدراسة من 2005-2014، أما فترة الدراسة الحالية فكانت من 2000-2014.
دور التحرير المالي في إصلاح المنظومة المصرفي	اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية، حيث ان هذه الدراسة قامت بدراسة دور التحرير المالي وتأثيره في إصلاح المنظومة المصرفية، أما الدراسة الحالية فقامت بدراسة دور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، واتفقت الدراستين أن كلاهما يدرس التحرير المالي

	والمصرفي
الانفتاح والنمو الاقتصادي في الأردن	اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية كون هذه الدراسة درست الانفتاح وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الأردن، من خلال دراسة علاقة الانفتاح التجاري وتأثيره علي النمو، أما الدراسة الحالية فدرست تأثير التحرير المصرفي على النمو الاقتصادي في الأردن والجزائر معا.
أثر التحرير المالي على عوائد وحجم تداول أسهم القطاع البنكي	اختلفت هذه الدراسة علي الدراسة على الدراسة الحالية كون هذه الدراسة درست أثر التحرير المالي على عوائد وحجم تداول أسهم قطاع البنوك، أما الدراسة الحالية فدرست دور التحرير المصرفي على رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية .
Does financial liberalization matter for emerging east economic growth? Some mew evidence	اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية حيث أن هذه الدراسة درست العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي لعينة من الدول الناشئة في شرق أسيا من سنة1980-2002 باعتماد على طريقة panel أما الدراسة الحالية فدرست الدور الذي يلعبه تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية واخدنا عينتين للدراسة الجزائر والأردن من سنة2000-2014 باعتماد على طريقة Eviews

خلاصة الفصل :

يلعب تحرير القطاع المصرفي دوراً أساسيا في تطوير الاقتصاد ولديه أهمية كبيرة إذ أنه يساهم ويساعد على تداول الأموال بالشكل الذي يساهم على تغطية الوساطة بين المؤسسات والسوق المالي للقطاع، ويعمل أيضاً على زيادة المنافسة مابين المؤسسات الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية حيث أن تحرير هذا القطاع يعتبر بمثابة المحرك الأول لرفع معدلات النمو الاقتصادي، منذ إصدار قانون النقد والقرض قانون 10/90، وبذلك أصبح الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لدور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر والأردن (2014-2000)

تمهيد :

بعد أن تطرقنا إلي الأسس النظرية المتعلقة بالتحرير المصرفي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وكذا الدراسات السابقة للموضوع وفي هذا الفصل تم اختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي من خلال ترجمة تلك العلاقة إلي صيغة رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على القياس الاقتصادي للوصول إلي النتائج المتوقعة من خلال اختبار الفرضيات، وهذا لمعرفة العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة (الكتلة النقدية، أشباه النقود، القروض الموجهة للقطاع الخاص) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، وللإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة ارتأينا أن نستعرض في هذا الفصل ثلاثة مباحث، وهي كالآتي :

- المبحث الأول : التحرير المصرفي والنمو الاقتصادي الجزائري من 2000-2014؛
- المبحث الثاني : التحرير المصرفي والنمو الاقتصادي الأردني من 2000-2014؛
- المبحث الثالث : الدراسة القياسية لدور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي حالة الجزائر والأردن 2000-2014.

المبحث الأول : التحرير المصرفي والنمو الاقتصادي الجزائر.

من أجل تحقيق النمو الاقتصادي سعت الكثير من الدول النامية في فترة السبعينيات، إلي تطبيق التدخل الحكومي ،بصفتها القادر على إبداء النصيحة الاقتصادية، والقادر على توظيف الأموال الضرورية لخطط التنمية وتغطية العجز في المصارف والأسواق المالية . لكن هذا التدخل أدي إلي وقوع هذه الدول في كبح مالي مما نجم عليه مشاكل اقتصادية، حيث ترتب في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلي التنديد بتطبيق سياسة التحرير المالي والمصرفي في غالبية الدول النامية من ذلك الجزائر والأردن في سنة 1990 في إطار برنامج إصلاح اقتصادي، بغية توسيع نطاق المنافسة وتحسين معدلات النمو الاقتصادي .

المطلب الأول : التحرير المصرفي في الجزائر.

سعت الجزائر إلي إقامة إصلاحات جذرية للسياسات الاقتصادية ولاتجاه نحو اقتصاد السوق، ومن أهم القطاعات التي لها تأثير بذلك، القطاع المصرفي، حتى يتمكن من مواجهة التحديات ضمن توجهات العولمة وبهذا يحقق النمو الاقتصادي للبلاد حيث قامت باحتضانه بقانون النقد والقرض 10/90 .

الفرع الأول : الإصلاح البنكي وبداية التحرير المالي في الجزائر.

في إطار هذا الإصلاح جاء قانون 12/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 الذي حاول أن يعيد للبنك المركزي مهامه وصلاحياته على الأقل، في إدارة وتسير السياسة النقدية، كما أعاد النظر في علاقته مع الخزينة العمومية، وفي نفس الصدد جاء قانون 06/88 المؤرخ في 12 جافني 1988 ليعيد للبنوك باعتبارها مؤسسات اقتصادية عمومية استقلاليتها الحقيقية .كذلك جاء قانون 10/90 حيث عرف تعديلين الأول خلال الأمر 01/01 الصادر في فيفري 2001 وكان هذا التعديل محدوداً ميز بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية، أما التعديل الثاني جاء الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 وكان تعديلاً شاملاً بسبب الصياغة الجديدة التي أعطاها للقانون 10/90 وهذا التعديل حافظ على القواعد والمبادئ الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض .

أولا : قانون النقد والقرض وبداية التحرير المالي .

بناءاً على توصيات صندوق النقد الدولي التي تركزت على مبادئ وأسس ليبرالية، شرعت الجزائر في أولى خطواتها تحرير قطاعها المالي، فصدر قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض سنة 1990 والذي اعتبر بمثابة نقطة تحول في سير وتنظيم القطاع المالي الجزائري وبموجب قانون استعاد البنك المركزي -البنك الجزائري -استقلاليته ودوره كأعلى سلطة نقدية في البلاد واستعادت البنوك والمؤسسات المالية وظيفتها كوسيط مالي، كذلك فانه من بين أهم الإجراءات التي جاء بها قانون النقد والقرض هو تأسيس مجلس النقد والقرض، بالإضافة إلي تأسيس مجموعة من الهيئات تسهر على مراقبة وتنظيم النظام المالي والتي تتمثل في لجنة الرقابة المصرفية، مركزية عوارض الدفع، ومركزية المخاطر، هيئة التأمين على الودائع، جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد .

كما تضمن قانون النقد والقرض مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلي تنظيم العلاقة بين البنك و المؤسسة، حيث أنه بموجب هذا القانون أصبح على البنوك ان تقييم علاقتها مع المؤسسات على أساس تجارب مبني على تحقيق الربح وتحمل المخاطر، وبهذا فان تمويل البنك للمؤسسة، أصبحت تحكمه مجموعة من العوامل :[1]

- ✓ تحليل القدرة التنافسية المالية للمؤسسة؛
- ✓ مردودية المشروع الممول الذي تقوم به المؤسسة؛
- ✓ قدرة المؤسسة على تسديد مبلغ القرض في الآجال المحددة .

وهذا حتى تكون البنوك أكثر صرامة في تسيير مواردها المالية من جهة، وتشجيعا للقطاع الإنتاجي على تحقيق الكفاءة الإنتاجية من جهة آخري، وثم كذلك إلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص في منح القروض المصرفية .

ثانيا : التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة .

ابتدءا من سنة 1994 وفي إطار الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي، اعتمدت السلوطات النقدية سياسة التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة متبعة ذلك في منهج ماكينون وشاو في تحرير القطاع المالي، وقد كان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة في الجزائر هو إعطاء من جهة، أحسن تعويض للادخار بغية تعبئة وتوجيهه نحو تمويل الاستثمار، ومن جهة أخرى إرغام المؤسسات على عقلة سلوكها بإعطاء الاقتراض تكلفته الحقيقية .

الفرع الثاني : هيكل النظام البنكي الجزائري بعد إصلاحات قانون النقد والقرض.

لقد وضع قانون النقد والقرض آليات جديدة للتمويل ووضع هيكل جديد للنظام المصرفي يعتمد على مستويين : بنك مركزي يعد الملجأ الأخير للإقراض وقطاع آخر من البنوك يتكفل بالنشاط المصرفي التقليدي كجمع المدخرات ومنح الائتمان[2].

1. البنك المركزي :

تعرف المادة 11 من قانون النقد والقرض 10/90 البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وقد أصبح منذ صدور القانون يتعامل مع غيره باسم " بنك الجزائر" .

2. البنوك :

أعتبر قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون، وهي تنحصر في النقاط الآتية :

- ✓ العمل على جمع الودائع والمدخرات الممكنة من الجمهور؛
- ✓ القيام بمنح القروض؛
- ✓ توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها .

3. المؤسسات المالية :

[1]- شكوري سيدي محمد، **التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي**، جامعة تلمسان، 2005 -2006، ص : 10.

[2]- بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** ، جامعة الجزائر، 2006، ص ص : 41-45 .

تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض بأن المؤسسات المالية هي " : أشخاص معنوية مهمتها العادي والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111 ".

4. الفروع الاجنبية :

أتاح قانون 10/90 إنشاء فروع لبنوك و مؤسسات مالية أجنبية ويعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض الذي يقرر المنح أو الرفض وفق ما جاء في المادة 127 من القانون.

5. المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون 10/90 :

أ. **البنوك الخاصة الجزائرية :** مع نهاية 2001 فان البنوك الخاصة الجزائرية كانت كما يلي :

- الخليفة بنك وتم اعتماده من قبل مجلس النقد القرض بتاريخ 1998/07/27؛
- بنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA وتم اعتماده في 1998/09/24؛
- المجتمع الجزائري البنكي CAB وتم اعتماده في 1999/10/28؛
- البنك العام للبحر الابيض المتوسط BGM وتم اعتماده في 2000/04/30 .

ب. **البنوك الخاصة الاجنبية :** لا بد من الاشارة أن مجلس النقد والقرض قام باعتماد سبعة بنوك خاصة أجنبية وبنك مختلط وهم كما يلي :

- سيتي بنك (cite Bank)وذلك في تاريخ 1998/05/18؛
- البنك العربي التعاوني (ABC)وتم اعتماده في 1998/09/24؛
- ناتكسي أمانة بنك (Natexis Amana Banque)وذلك في تاريخ 1999/10/27؛
- الشركة العامة (Societégenerale)وذلك بتاريخ 2002/11/04؛
- بنك الريان الجزائري (Alryan algérien Bank)وذلك بتاريخ 2000/10/08؛
- البنك العربي(Aarb Bank) وذلك بتاريخ 2001/10/15؛
- البنك الوطني لباريس(BNP Parias)وذلك بتاريخ 2002/01/31؛
- بنك البركة المختلط حيث رأس ماله مشترك بين بنوك عمومية جزائرية وبنوك سعودية خاصة وذلك نسبة 51%للطرف الجزائري و 49%للطرف السعودي وتم اعتماده في 1990/11/03.

ت. **المؤسسات المالية** : يوجد سبع مؤسسات مالية التي تم اعتمادها من طرف مجلس النقد والقرض وهي :

- بنك الاتحاد (union Bank)وذلك بتاريخ 1995/05/07؛
- السلام (Salaem)وذلك بتاريخ 1997/06/28؛
- فينالاب (Finalep)وذلك بتاريخ 1998/04/06؛
- مونا بنك (Mouna Bank)وذلك في تاريخ 1998/08/08؛
- البنك الدولي الجزائري (Algérien international Bank)وذلك بتاريخ 2000؛

- سوفي ناس بنك (Cofinance)وذلك بتاريخ 2001/01/09؛
- القرض الايجاري العربي للتعاون (Arab leasing corporation)وذلك بتاريخ 2000/02/20 .

الشكل (2–01) : هيكل النظام المصرفي الجزائري في عام 2001.[1]

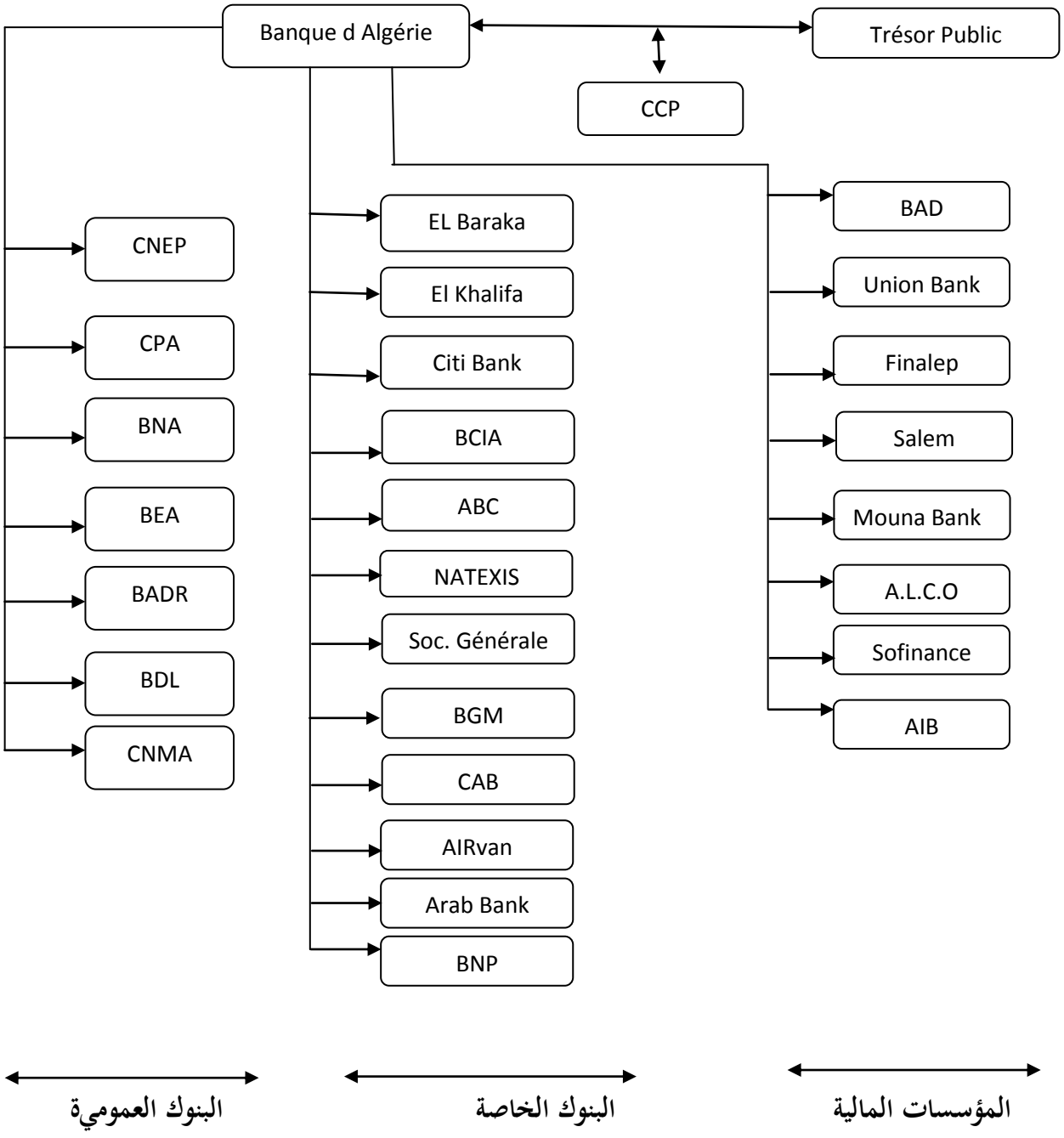

[1] الطاهر علي، مرجع سابق، ص : 46.

الفرع الثالث : أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 10/90.

الجدول (2-01) : يوضح أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 10/90.

التعديل	المضمون
الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90	جاء كأول تعديل لقانون النقد والقرض 10/90 عن طريق أمر رئاسي رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/27 حيث مس هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي، دون المساس بصلب القانون وموارده المطبقة وأيضا تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بفصل إدارة البنك المركزي عن مجلس النقد والقرض .
الأمر 03-11 الصادر في 2003/08/26 الذي يلغي قانون 10/90	أصدرت السلوطات الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض في 2003/08/26 حيث لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي، حين تم إدراج عضوان في مجلس النقد والقرض، من أجل تدعيم الرقابة، ويهدف هذا التعديل إلى تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل، وتعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في مجال المال وتهيئة الظروف من أجل أفضل للبنوك وادخار الجمهور من خلال إنشاء جمعية المصرفين الجزائريين .
التعديلات التي أدخلت خلال 2004	القانون رقم 04/01 الصادر في 2004/03/04 الخاص بالحد الادني لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، حيث حدده قانون النقد والقرض كحد أدنى ب 500 مليون دج للبنك وب 10 مليون دج للمؤسسات المالية ،بينما حدد الحد الادني لرأس مال البنوك في 2004 ب 2.5 مليار دج و500 مليون دج للمؤسسات المالية . وقانون 04/02 الصادر من نفس التاريخ يخص شروط تكوين الاحتياطي الاجباري لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يصل هذا المعدل 15%كحد أقصى . وقانون 04/03 نفس التاريخ يخص نظام الودائع.
تعديلات 2008	قانون 2008/01/08 متعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار الشيكات بدون رصيد، وقانون 04/08 الصادر في 2008/02/21 بشأن الحد الادني لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العامة في الجزائر.
تعديلات 2009	الامر 01/09 المؤرخ في 2009/02/17 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدينين غير المقيمين، يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنوك الوسيط المعتمد . والأمر 02/09 الصادر في 2009/05/26 المتعلق بالمعاملات وأدوات إجراء السياسة النقدية . والأمر رقم 03/09 في 2009/05/26 المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.
تعديلات قانون النقد والقرض 2003 لسنة 2010	جاء الاصلاح المصرفي لسنة 2010 عن طريق الامر 04/10 المؤرخ في 2010/08/26، حيث جاء هذا الاصلاح بأهم النقاط وذلك بتعريف ببنك الجزائر وتحديد هيئات الرقابة داخل النظام المصرفي .

المصدر : من اعداد الباحث بناءاً من مرجع . باكور حنان، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014، ص ص : 20-25 .

المطلب الثاني : تطور النمو الاقتصادي الجزائري (2000-2014).

سعت الدولة الجزائرية إلي تطوير نموها الاقتصادي بتطبيق برامج اصلاح اقتصادية وذلك بانتهاج برامج لدعم النمو الاقتصادي، حيث تبنتها الجزائر منذ 2001 وهي كالتالي :

الفرع الاول : برامج الانعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

1. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 :

قدرت القيمة الاجمالية للاعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج حوالى 7 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 525 مليار دج وتم التركيز في هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الانفاق العام كآلية لدعم النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل، بجانب تعزيز القاعدية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني وذلك موضح في الجدول التالي .

الجدول (2-02) : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي . الوحدة : مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع "المبالغ"	المجموع "نسبة مئوية"
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر : أ.نبيل بوفليح، دراسة تقيمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة الشلف، العدد الثاني عشر ديسمبر2012، ص : 252 .

ومن أهم نتائج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 مايلي :

- تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر ب 3.8 %في المتوسط خلال الفترة مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر ب 6.8%؛
- تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 89%في بداية الفترة الى أقل من 24%عند نهاية الفترة؛
- ا نجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات والمدارس والمستشفيات الى الشروع في تحديث وتوسيع شبكة الطرق؛
- تقليص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 الى 911 مليار دج سنة 2003؛

2. برنامج التكميلي دعم النمو 2005-2009 :

وقد تم تخصيص مبلغ قياسي غير مسبوق لبرنامج دعم النمو قدر ب 420.7 مليار دج وهو ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، توزعت على جانب تعزيز القدرات البشرية وتحسين مستوى معيشة الافراد والجدول التالي يوضح بالتفصيل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو.

الجدول (2-03) : التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي . الوحدة :مليار دينار جزائري .

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من احمالي البرنامج
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	1908.5	%45.5
- السكن.	555	
- التربية ،التعليم العالي ،التكوين المهني.	399.5	
- البرامج البلدية للتنمية.	200	
-تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.	250	
- تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز.	192.5	
- باقي القطاعات.	311.5	
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	1703.1	%40.5
- قطاع الاشغال العمومية والنقل.	1300	
- قطاع المياه.	393	
- قطاع التهيئة العمرانية.	10.15	
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	337.2	%8
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار.	18	
- السياحة والمؤسسات لصغيرة والمتوسطة والحر	7.2	
4. برنامج تطوير الخدمة العمومية:	203.9	%4.8
- العدالة والداخلية.	99	
- المالية والتجارة وبقي الادارات العمومية.	88.6	
- البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال.	16.3	
5. برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للاعلام والاتصال.	50	%1.2

المصدر : أ.نبيل بوفليح، دراسة تقيمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"،مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة الشلف، العدد الثاني عشر ديسمبر2012، ص : 254.

ومن أهم أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو وهم كما يلي :

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة : وذلك قصد تحسين الايطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛

- تحسين مستوى معيشية للأفراد وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الافراد سواء كان الجانب الصحي، الامني أو التعليمي؛
- تطوير الموارد البشرية والبني التحتية : وذلك من خلال الدور الذي يلعبه في تطوير النشاط الاقتصادي.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي : حيث يعتبر الهدف النهائي لبرنامج التكميلي لدعم النمو، والهدف الذي تصب فيه كل الاهداف السابقة .

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي "المخطط الخماسي الثاني 2010-2014" :

أعتمد برنامج توطيد النمو الخاص بالفترة 2010-2014 في اطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، وهو ما يهدف بشكل أساسي الى استكمال ما بدأ سنة 2001 .

الجدول (2-04) : التوزيع القطاعي للمخطط الخماسي : الوحدة :مليار دينار جزائري.

البرامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	%
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**9903**	**%45.42**
- السكن.	3700	
- التربية ،التعليم العالي ،التكوين المهني.	1898	
- الصحة.	619	
- تحسين وسائل وخدمات الادارات العمومية.	1800	
- باقي القطاعات.	1886	
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**8400**	**%38.52**
- قطاع الاشغال العمومية والنقل.	5900	
- قطاع المياه.	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية.	500	
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	**3500**	**%16.05**
- الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي.	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشغل.	500	

المصدر : أ.نبيل بوفليح، دراسة تقيمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة " 2000-2010"، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة الشلف، العدد الثاني عشر ديسمبر2012، ص : 255.

الفرع الثاني : أثر سياسة نعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي من 2000-2014 .

إن سياسة الانعاش تهدف أساسا إلي حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الانفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي فهي تعتبر سياسة كنزية وآلية تأثيرها على النمو الاقتصادي تتم كما يلي : ان رفع الانفاق الحكومي

الاستثماري يؤدي الي زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره الى زيادة العرض الكلي وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مع العلم ان تحقق هذه العلاقة يتطلب مرونة العرض الكلي وتجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي .

الجدول : التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية المكونة للناتج المحلي الاجمالي من (2000-2014).

(الملحق رقم 01)

– وفقا للمعطيات الجدول السابق فانه يمكن ترتيب القطاعات المهيمنة على الناتج المحلى الاجمالى والمؤثرة في النمو الاقتصادي من خلال فترة محل الدراسة من سنة (2000-2014).

أ. **قطاع المحروقات** : قدرت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة محل الدراسة ب 36.88%مما يعني أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الوطني .

ب. **قطاع الخدمات** : يعد ثاني قطاع مؤثر في النمو الاقتصادي باعتبار ان نسبة مساهمته في الناتج بلغت 33.11%كمتوسط خلال الفترة محل الدراسة كما أن تطبيق سياسة الانعاش لها أثر ايجابي على آداء القطاع.

ت. **قطاع الفلاحة** : ان تأثير هذا القطاع في معدل النمو الاقتصادي يعد ضعيفاً اذا ماقورن بسابقيه، حيث انه لم تتعدى نسبة مساهمته 8.63%من الناتج .

ث. **قطاع البناء والأشغال العمومية** : يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الوحيد الذي استفاد بشكل كبير ومباشر من تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي .

ج. **قطاع الصناعة** : ان تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة في أي بلد يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع الصناعي في الجزائر، ويعتبر هو الوحيد الذي سجل نسبة متدنية 0.3- خلال الفترة .

✓ تطور الناتج المحلي الجمالي في الجزائر من 2000-2014.

الشكل (2-02) : يوضح تطور الناتج المحلي الجمالي في الجزائر من 2000-2014.

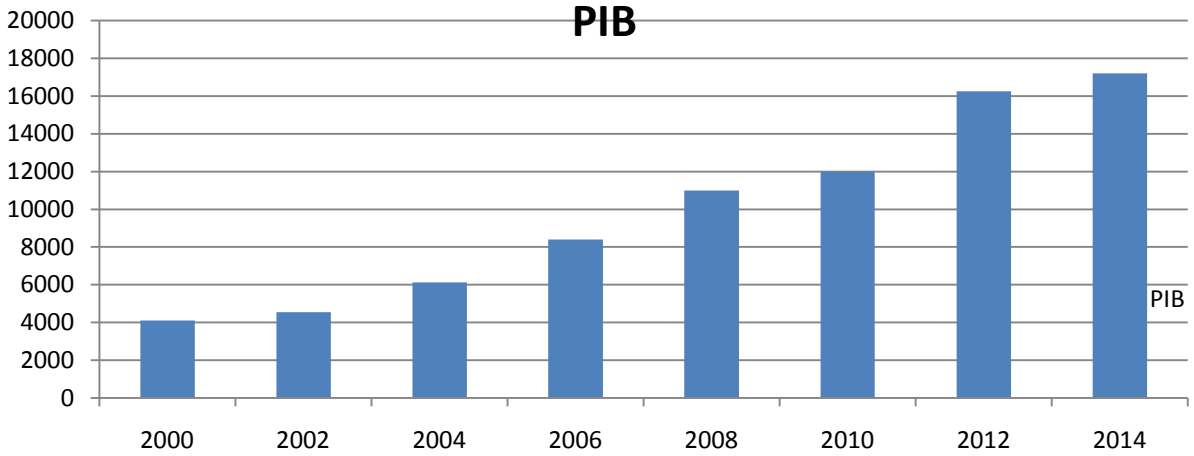

المصدر : من اعداد الباحث بناءاً على تقرير بنك الجزائر من 2000-2014.

من خلال الشكل نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي في تزايد مستمر، فقد بلغت قيمته لسنة 2014ب 17205.1 مليار دينار مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط وارتفاع قيمة كل من الضرائب والرسوم والخدمات الغير الادارة العامة .

المبحث الثاني : التحرير المصرفي والنمو الاقتصادي في الأردن.

الأردن كغيرها من الدول النامية تبنت سياسة التحرير المالي والمصرفي منذ نهاية الثمانينات، حيث قامت بتطبيق برنامج الاصلاح الهيكلي الاقتصادي، وذلك بإشراف صندوق النقد والبنك الدوليين واعتبار من سنة 1990 ركزت حول ازالة تخفيض القيود التنظيمية وتحرير اسعار الفائدة مع تشجيع المنافسة والانفتاح التدريجي للنظام المالي والمصرفي.

المطلب الاول : التحرير المصرفي في الأردن.

سياسة التحرير جعلت الأردن منذ سنة 1990-1998 تركزت إلي اعادة هيكلة النظام المالي خاصة المصرفي بواسطة تقوية رؤوس أمواله ومؤسساته، بهدف تقوية دورها في الوساطة المالية .

الفرع الاول : أهم محاور الاصلاحات المالية في الأردن.

ان أهم الاصلاحات المالية يمكن عرضها كما يلي :[1]

1. تحرير أسعار الفائدة وتبني أدوات نقدية غير مباشرة لإدارة السيولة عام 1988 : قام البنك المركزي بتعويم أسعار الفوائد الدائنة والمدينة من جهة، ومن جهة ثانية قرر البنك اعتباراً من بداية التسعينات الاستخدام الحصري لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة، وذلك من اجل التأثير على عرض النقد وامتصاص السيولة الزائدة في السوق، بهدف ضبط معدلات التضخم وضمان استقرار سعر الصرف .
2. الغاء القيود على العمولات الاجنبية : في الواقع ان الدينار الأردني أصبح عملة قابلة للتحويل من عام 1997 هذا الحدث خلق جو من الثقة وساعد البنوك على ادخال أدوات وخدمات جديدة، بهدف تمويل قطاعات الاقتصاد المختلفة خصوصا تلك المتعلقة بالتصدير والاستثمار في الاوراق والسندات المصدرة بالعملة الاجنبية .
3. خوصصة البنوك ورفع درجة المنافسة وإلغاء الامتيازات : بهدف رفع درجة المنافسة بين البنوك اتخذ البنك المركزي عدد كبير من الإجراءات، بهدف الغاء المزايا التفصيلية من خلال :
   - توحيد نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي على كل من الودائع بالدينار وبالعملة الاجنبية؛
   - تحويل بنك الاسكان إلي بنك تجاري و الغاء ضمان الدولة لنشاطاته وإخضاع أرباحه للضريبة؛

[1]- موسي فودة، التحرير المالي في الاردن ما بين النجاح والفشل، الطبعة الاولي، الدار العثمانية، عمان-الاردن، 2011، ص : 94 .

- السماح للبنوك الاسلامية بممارسة نشاطاتها إلي جانب البنك الاسلامي الوحيد العامل في ذلك الوقت (البنك الاسلامي الأردني) وبذلك تم انهاء احتكار هذا البنك لهذا النوع من العمل المصرفي، مما فتح المجال لاحق لولادة البنك العربي الاسلامي الدولي في 1997 ومباشرة بنك الأردن دبي الاسلامي عمله في بداية 2010؛
- اجبار البنوك على نشر والتصريح بأسعار فوائدها على القروض لأفضل العملاء؛
- الحرية الممنوحة للبنوك بتحديد أسعار وعمولات خدماته ومنتجاته، وفي منتصف 2000 تم اصدار قانون البنوك للسماح لها بتقديم مختلف أنواع الخدمات المالية غير التقليدية .

4. رفع قدرة البنوك على مواجهة المخاطر (الاحتياطات الالزامية رؤوس أموال البنوك والمخصصات على الديون المشكوك فيها) : في عام 1995 انخفضت نسبة الاحتياطات الالزامية مع الودائع بالدينار من 15%-14%، وفي عام 2000 انخفضت من 14%-10%من اجل زيادة الاموال القابلة للإقراض لدى البنوك وحفز النمو الاقتصادي، وفي 2001 انخفضت من 10%-8% . وبخصوص كفاية رأس مال البنك فقد بلغت نسبتها المتوسطة 17.5%سنة 2006، حيث حققت رقما قياسيا اذ بلغت 21.4% نتيجة لرفع معظم البنوك لرؤوس اموالها بعد تحقيقها أرباح كبيرة . في حين أصبحت المخصصات المرصودة للديون المشوك فيها اجبارية، فالبنوك أصبحت ملزمة على تصنيف أصولها كذمم مشكوك فيها وتعليق الفوائد اعتبارا من الشهر السادس ثم انخفض الى 3 أشهر في 2001 .

5. الرقابة والإشراف والشفافية : ان أي اصلاح مصرفي حقيقي يجب أن يؤسس على الشفافية واعتماد معايير محاسبية اعتبارا من 1993 طبق الأردن معايير دولية حسب منهج وطريقة CAMEL[1] لتقييم البنوك التي أصبحت مجبرة على تقديم تقارير مالية ودورية للبنك المركزي .

6. اصلاحات وتطورات أخرى للنظام المدفوعات والتأمين على الودائع : ان هدف اي بنك مركز هو تخفيض مخاطر السيولة وايجاد آلية محددة لتسهيل المدفوعات والتعويضات بين المؤسسات المالية .

الفرع الثاني : أثر الاصلاح المالي علي القطاع المصرفي الاردني

لدراسة أثر الاصلاح المالي الذي طبق في بدايات التسعينات على هيكل وأداء القطاع المصرفي سوف أتناول بعض أهم المؤشرات في الفترة من 1996-2014.

1. عدد البنوك والفروع(الانتشار المصرفي).

بحسب تقسيم البنك المركزي فان البنوك العاملة في الاردن تقسم الى نوعين :البنوك الأردنية، البنوك الغير الأردنية . والبنوك الأردنية تقسم الى : البنوك التجارية، البنوك الاسلامية . والجداول الثلاثة الاتية تعطي فكرة جيدة عن عدد البنوك وتقسيماتها وعدد فروعها . حيث بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن في عام 2008 (23 مصرفاً) لديها 511 فرعاً عاملا في الأردن . وهي توزع كالتالي :

أ. البنوك التجارية الأردنية وهي حسب أقدمية تاريخ التأسيس :

[1] هذا المختصر هو اختصار المعيار المحاسبة التالية

C : Capital protection, **A** : Assets quality, **M** : Management compétences, **E** : Earning strength, **L** : Liquidity risk .

جدول (2-05) : البنوك الاردنية وفروعها العاملة كما هو الوضع في عام2008 .

الرقم	اسم البنك	عدد الفروع داخل البنوك	عدد الفروع خارج الاردن	تاريخ التأسيس
1	البنك العربي	77	84	1930
2	البنك الاهلي الاردني	47	6	1956
3	بنك القاهرة عمان	56	16	1960
4	بنك الاردن	74	7	1960
5	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	99	10	1974
6	البنك الاردني الكويتي	49	2	1977
7	بنك الاستثمار العربي الاردني	18	0	1978
8	البنك التجاري الاردني	27	3	1978
9	البنك الاردني للاستثمار والتمويل	8	0	1989
10	بنك المؤسسة العربية المصرفية الاردنية	14	0	1989
11	بنك الاتحاد	17	1	1991
12	بنك سوسيتية جنرال-الاردن	16	0	1993
13	بنك المال الاردني	9	0	1996
مجموع		511	129	

المصدر : د. موسي فودة، التحرير المالي في الاردن ما بين النجاح والفشل، ص : 133.

ب. البنوك الاسلامية العاملة وهما بنكان أسسا برأس مال أردني :

جدول (2-06) : البنوك الاردنية الاسلامية وفروعها كما هو الوضع في عام2008.

الرقم	اسم البنك	عدد الفروع داخل الاردن	عدد الفروع خارج الاردن	تاريخ التأسيس
1	البنك الاسلامي الاردني	65	0	1978
2	البنك العربي الاسلامي الدولي	16	0	1997
المجموع		81	-	

المصدر : د. موسي فودة، التحرير المالي في الاردن ما بين النجاح والفشل، ص : 134 .

ت. البنوك الاجنبية وهي حسب أقدمية الدخول الى السوق :

جدول (2-07) : البنوك الاجنبية حسب أقدمية الدخول الى السوق كما هو الوضع في2008.

الرقم	اسم البنك	عدد الفروع في الاردن	تاريخ الدخول في السوق
1	HSBC	5	1949
2	البنك العقاري المصري العربي	12	1951
3	مصرف الرافدين	2	1957
4	سيتي بنك	2	1974
5	بنك ستاندرد تشارترد	9	2002
6	بنك عودة	9	2004
7	بنك الكويت الوطني	1	2004
8	بنك لبنان والمهجر	5	2004
المجموع		45	

المصدر : د. موسي فودة، التحرير المالي في الاردن ما بين النجاح والفشل، ص : 134 .

2. تطور الاصول والودائع والتسهيلات المصرفية :

الشكل (2-03) : يبين تطور حجم الودائع والتسهيلات في القطاع المصرفي الاردني من (2009-2014).

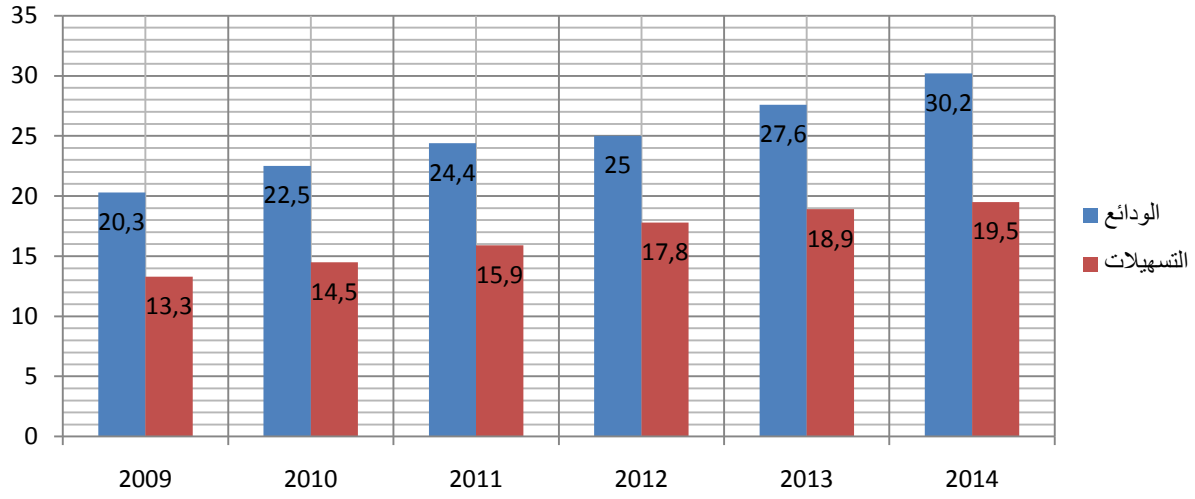

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني، سنة 2014، ص: 16.

من خلال الشكل يتضح لنا ان المؤسسة استطاعت بحلول عام 2008-2009 من ضمان 11.1مليار دج أي ما نسبته 82.6%من اجمالي الودائع بالدينار، وهي في تزايد مستمر وفي عام 2014 ما يقدر 30.2 مليار دج مصاحبة بذلك تطور حجم التسهيلات المقدمة من طرف البنوك لجميع القطاعات، حيث قدرت ب 19.5 مليار دج في سنة 2014 .

3. درجة التركيز المصرفي :[1]

أهمية هذا المؤشر تكمن في انه يعطي فكرة عن درجة المنافسة داخل القطاع المصرفي حيث يتم قياسه من خلال نسبة استحواذ أكبر خمس بنوك مقابل عشرة بنوك في السوق على النشاط المصرفي . وتقاس عادة من خلال عدة معايير وهي : نسبة الودائع الإجمالي الودائع وحصة أكبر خمس مصارف من اجمالي التسهيلات وحصتها من اجمالي الموجودات الكلية.

4. نسبة العائد على حقوق الملكية :

يشير الى مدى فعالية البنك في تنمية واستغلال أموال حاملي أسهم البنك (المستثمرون) . يتم حسابه من خلال قسمة صافي ربح البنك على حقوق الملكية .

5. نسبة السيولة النقدية :

تقيس حجم الموجودات السائلة لدى البنك بالنسبة إلي اجمالى مطلوباته المرجحة (التزاماته المتوجبة الأداء)، الحد الادني الواجب احترامه بناءا على تعليمات البنك المركزي هو 100%، بمعني ان لاتقل سيولة أي بنك على هذه النسبة .

الشكل (2-04) : نسبة السيولة القانونية بالإجمالي ونسبة السيولة بالدينار 2008-2014.

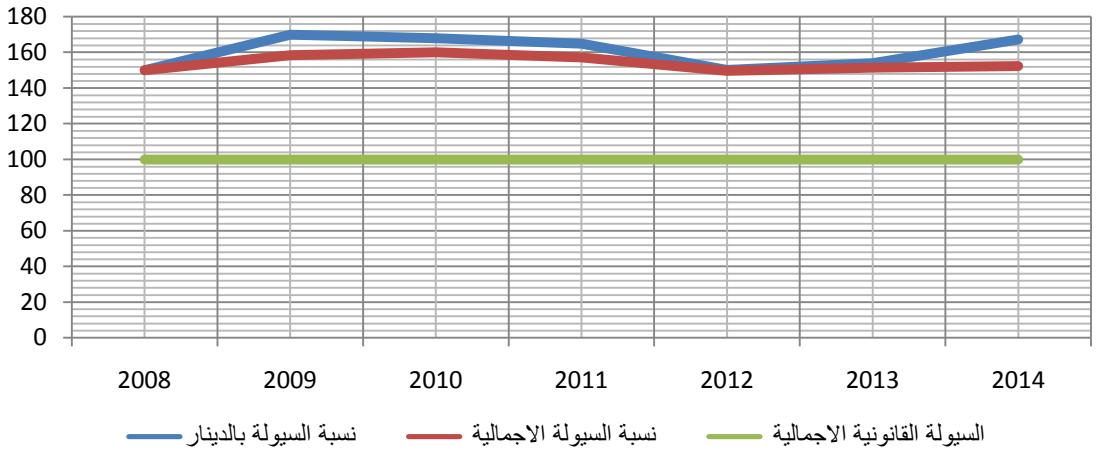

المصدر : تقرير الاستقرار المالي الأردني 2014، ص : 48.

فيما يخص السيولة القانونية المطبقة في البنك المركزي على الودائع حدها الادني 100% ما في ما يخص السيولة الاجمالية بالدينار، شهدت ارتفاعا خلال عامي 2013 و2014 لتصل إلي 148% و 152.5% للعامين على التوالي، وذلك نتيجة نمو الودائع بشكل ملحوظ وبشكل يفوق النمو في التسهيلات .

6. نسبة القروض الغير عاملة إلي اجمالي القروض :

[1] المرجع السابق، ص : 142.

حسب تصنيف البنك المركزي الأردني فان القرض غير العامل هو ذلك القرض الذي مضى على استحقاق دفعه أو دفع أقدم قسط 90يوما (3 أقساط شهرية)، علما انه سابقا كان القرض غير العامل هو الذي مضى على استحقاق أقدم قسط 180 يوما (6 أقساط شهرية) .

7. نسبة الرافعة المالية :

تقيس نسبة حقوق مساهمي البنك إلي اجمالي موجوداته، وحسب تعليمات البنك المركزي الأردني فان الحد الادني الواجب احترامه هو 6% .

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي في الأردن .

الأردن كغيرها من الدول النامية، سعت الي تطوير وزيادة نموها الاقتصادي، وذلك من خلال انتهاج سياسات وبرامج من شأنها تطوير النمو الاقتصادي، وهذا ما سعى اليه الملك عبد الله ابن الحسين الثاني المعظم، وهذه البرامج ادت الي زيادة النمو الاقتصادي للبلاد.

الفرع الاول : برامج التنمية الاقتصادي والاجتماعي .

بدأت مسيرة الإصلاح الاقتصادي في الأردن منذ أوائل التسعينات في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية الحادة التي واجهتها المملكة في أواخر عام 1988، حيث ركزت جهود الإصلاح في ذلك الوقت على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ومعالجة التشوهات الهيكلية والاختلالات المالية . حيث كان أول خطة في سنة 2001 من قبل صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، حيث ساهمت كل هذه البرامج الي تحسين النمو الاقتصادي للبلاد .

1. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2002-2005.[1]

تم انشاء هذا البرنامج يوم 2001/10/25 من قبل صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، حيث ركز على تنمية الموارد البشرية وتحسين الخدمات الحكومية الاساسية ومكافحة الفقر والبطالة وتنمية المحافظات ....، حيث انطلق العمل عام 2002 ومن بين أهدافه :

- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين؛
- الاسراع في تنفيذ الاصلاحات وتعزيز دور القطاع الخاص؛
- المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي .

حيث بلغت اجمالي الموارد المالية المتاحة لمشاريع برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي منذ اطلاق البرنامج عام2002 وحتى تاريخه ما مقداره (579.337)مليون دينار . وبلغ اجمالي الانفاق على مشاريع التحول الاقتصادي والاجتماعي منذ 2002 وحتي تاريخ 2005/05/31 حوالي (440.486)مليون دينار وبنسبة انفاق بلغت حوالي(76%).

2. برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي 2004-2006.

[1] البرنامج التنفيدي التنموي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2002-2005، ص : 12.

يتركز هذا البرنامج على أهمية الحفاظ على التراتيب الرئيسية في السياسة الاقتصادية والمتمثلة في استدامة الاستقرار المالي والنقدي وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية وتفعيل الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص كمشارك رئيسي في النشاط الاقتصادي، وقد تم التوقيع عليه من قبل صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم بتاريخ 2003/11/13 وتتكون هذه الخطة من عدة محاور منها الخاص بالقطاع الحقيقي ومحور القطاع النقدي ومحور الموازنة العامة ومحور خاص بالدين العام ومحور خاص بميزان المدفوعات، وقد حقق هذا البرنامج نتائج ايجابية فقد وصل معدل النمو الاقتصادي الحقيقي الي 6%سنويا بحلول عام 2006 والمحافظة على معدلات التضخم ضمن المستويات المقبولة وبما لا يتجاوز 1.8% . وقد سطرت هذه الخطة لكل محور أهداف ومن الاهداف المسطرة للقطاع الحقيقي هو تحفيز الادخار المحلي بحيث لا تقل نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي عن 7%عام 2006، اما القطاع النقدي وهو التحكم في معدلات السيولة المحلية بما ينسجم مع معدلات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والمحافظة على معدلات التضخم في المستوى المقبول.....

الجدول (2-08) : يوضح مؤشرات القطاع النقدي .

البند	2004	2005	2006
عرض النقد (ع2) (مليون دينار)	10.101	10.949	11.924
التغيير النسبي (%)	7.9	8.4	8.9
الاحتياطات الرسمية (مليون دولار)	4.542	4.501	4.399
تغطيتها بعدد أشهر المستوردات	9.1	8.5	7.8
سعر الصرف دولار /الدينار	1.41	1.41	1.41
معدل التضخم*	1.8	1.8	1.8
معدل التضخم**	1.8	1.8	1.8
*مقاساً بالتغير النسبي في مؤشر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ** مقاساً بالتغير النسبي في مخفض الناتج المحلي الاجمالي			

المصدر : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2004-2006، ص : 19 .

3. البرنامج التنفيذي التنموي 2007-2009.

بهدف مواجهة التحديات القائمة وتسريع وتيرة الاصلاح قدماً، فقد تم اعداد برنامج عمل من قبل صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم 2007-2009 وقد تضمن هذا البرنامج عدة محاور منها (الخدمات المالية والإصلاح المالي والحكومي ورفع مستوي البنية التحتية...)، ومن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج ما يلي :

- الحفاظ على الاستقرار النقدي؛
- تحقيق معدل نمو حقيقي مستدام من الناتج المحلي الاجمالي نسبته 6% بالمتوسط خلال السنوات(2007-2009)؛

- الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام لأسعار ضمن المستويات المقبولة، بحيث يتراوح معدل التضخم السنوي ما بين5% إلي 3.7% خلال فترة تنفيذ البرنامج؛
- تحقيق الاستقرار المالي من خلال ضبط العجز في الموازنة العامة، بحيث لا يتجاوز عجز الموازنة قبل المساعدات، من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 4.9% في عام 2009؛
- عدم تجاوز الرصيد القائم للدين العام الداخلي والخارجي ما نسبته 62.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2009؛
- تحقيق الثبات في معدل السكان خلال الفترة المستهدفة بحيث يصل إلي ما نسبته2.2%؛
- استمرار نمو الصادرات بنسبة 9.5% بالمتوسط خلال السنوات الثلاثة القادمة .

الجدول (2-09) : يوضح المؤشرات الأساسية المستهدفة للبرنامج التنفيذي الحكومي2007-2009.

المؤشر	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (مليون دينار)	11352	12510	13723
المعدل الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي	6	6	6
معدل التضخم	5	4.2	3.7
%عجز/فائض الموازنة العامة (بعد المساعدات) من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية	-3.4	-3.4	3.1
%عجز/فائض الموازنة العامة (قبل المساعدات) من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية	-8.5	-6.3	-4.9
إجمالي الرصيد القائم للدين العام (مليون دينار) نسبة الرصيد القائم للدين إلي إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	7580 67	8244 65.9	8610 62.7
عدد السكان المتوقع بالمليون	5.73	5.86	5.99
معدل النمو السكاني	2.2	2.2	2.2

المصدر : البرنامج التنفيذي التنموي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2007-2009، ص : 27 .

4. البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013.

جاء هذا البرنامج ليكون مكملا للبرنامج التنموي السابق وليمثل خطة عمل الحكومة للمرحلة السابقة وقد تضمن هذا البرنامج سبعة محاور أساسية تناولت كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وهي التشريع والعدل، تحسين وتطوير بيئة الاعمال، الاصلاحات الادارية والمالية والنقدية، دعم التدريب والتشغيل المهني والتقني، الرفاه الاجتماعي، التعليم العالي والبحث العلمي والإبداع، رفع مستوى البنية التحتية، حيث بلغت كلفة البرنامج للثلاث سنوات 2011-2013 ما مجموعه 5.5 مليار دينار توزعت على محاور وقطاعات البرنامج الموضحة في الجدول التالي .

الجدول (2-10) : يوضح ملخص الانفاق المتوقع للبرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013 حسب المحاور.

المحور	الانفاق المتوقع			المجموع
	2011	2012	2013	
التشريع والعدل	20.544	9.860	11.512	41.916
تحسين وتطوير بيئة الاعمال	143.622	91.394	158.866	393.882
الاصلاحات الادارية والمالية والنقدية	40.936	24.969	27.164	93.069
دعم التشغيل والتدريب المهني والتقني	43.689	37.905	39.435	121.029
الرفاه الاجتماعي	412.317	272.113	357.872	1042.302
التعليم العالي والبحث العلمي والابداع	208.561	179.099	408.069	795.729
رفع مستوي البنية التحتية	841.244	889.110	1293.047	3023.401
المجموع	1710.913	1504.450	2295.965	5511.328

المصدر : البرنامج التنفيدي التنموي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2011-2013، ص : 03 .

الفرع الثاني :أثر البرامج والخطط التنموية على النمو الاقتصادي.

عند تولي جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم الحكم الدستوري سنة 1999 وتبني فكرة انشاء خطط تنموية اقتصادية واجتماعية، وذلك من اجل التغلب على الازمات التي عرفتها البلاد حيث يلاحظ ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في تحسن وهذا ما صرح به فيصل الفايز[1]"ان التقدم الاقتصادي قد نمى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في المملكة بمتوسط سنوي 5% خلال سنة 1999-2015 وهو أكبر من معدل النمو السكاني، وهذا يدل على ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من 1722 دولار عام 1999 وصل الي 5385 دولار عام 2014 محققاً متوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي 7.6% خلال السنوات 1999-2014، اضافة ان الاحتياطات من العملات الاجنبية نمت بمتوسط معدل سنوي بلغ 16% خلال 2000-2015 لتغطي مستوردات المملكة وهذا الامر ساعد الي تعزيز الاستقرار النقدي في المملكة والمحافظة على مستويات تضخم معتدلة لم تتجاوز بالمتوسط 3.8% خلال فترة 1999-2015".

[1] – فيصل الفايز، سر قوة الاردن ومؤشرات التنمية ببرلين الاقتصادي، مقال بمجلة الرأي، تاريخ النشر، الاحد2016/03/13 .
http://www.alrai.com/article/774367.html

الشكل (2-05) : يوضح مساهمة أبرز القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2014.

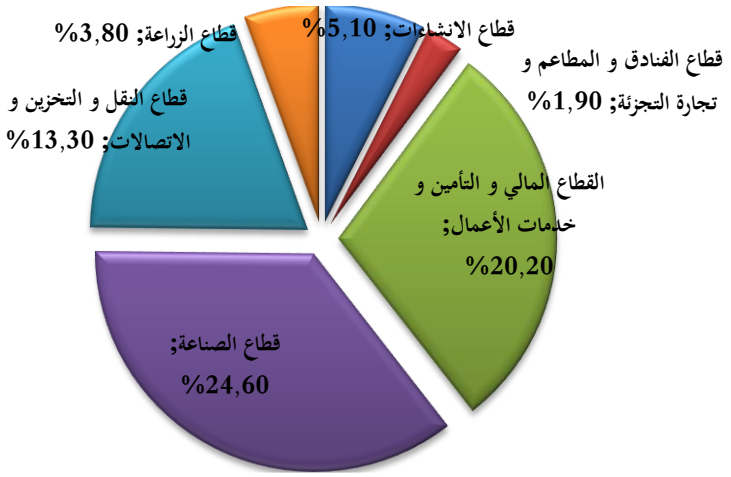

المصدر : تقرير السنوي للاقتصاد الاردني، 2014، ص :

✓ تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي :

سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2014 فقد سجل نمو بنسبة 3% مقابل 2.8% من سنة 2013، وجاء هذا النمو محصلة لنمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي محصلة لنمو كافة القطاعات الاقتصادية بمعدلات متباينة، اما في ما يخص معدل التضخم فقد انخفض خلال سنة 2014 ما نسبته 2.8% مقارنة مع معدل بلغ 5.6% في سنة 2013 وبانخفاض بلغ 2.8%.

الشكل (2-06) : نمو الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق % من 2000-2014 .

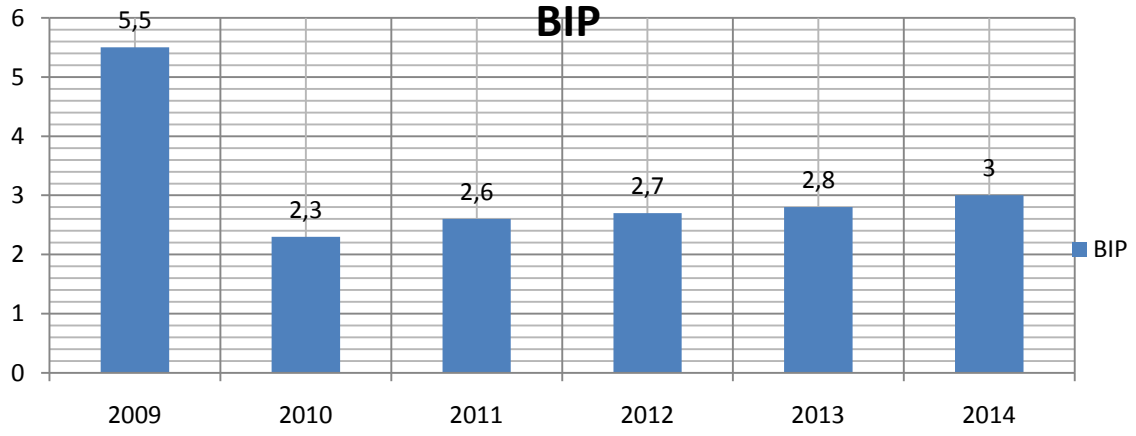

المصدر : التقرير السنوي للبنك الاردني المركزي، 2014، ص : 16 .

من الجدير بالذكر ان قطاع الصناعة يشكل النسبة الاكبر والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 24.6%، ويكون قطاع الخدمات هو القطاع الثاني المساهم في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 20.2%.

المبحث الثاني : الدراسة القياسية لدور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر والأردن من 2000-2014.

في هذا المبحث سوف نتطرق للدراسة القياسية لدور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في دولة الجزائر والأردن من الفترة 2000-2014، وذلك من خلال تبيين العلاقة ما بين تحرير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في رفع معدلات النمو في الدول النامية، أما الادوات المستخدمة للخروج بالنتائج فاعتمدنا على البرنامج المجدول Microsoft Excel 2007، واستخدام البرنامج الاحصائيEViews 9 واستخدام المعطيات والبيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري والبنك المركزي الأردني.

المطلب الاول : تحليل مؤشرات قياس التطور المالي والمصرفي .

الجزائر والأردن تبنى سياسة التحرير المصرفي انطلاقا من نظرية شاو وماكينون (1973)في التحرير المالي والتي تركزت على فرضية التي تقول أن التطور المالي هو الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وانطلاقاً من هذا فإن دراستنا سوف تكون عن طريق تحديد العلاقة بين التحرير المصرفي والنمو الاقتصادي في الدولتين .

الفرع الاول :مؤشرات قياس التطور المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

لتحديد مدى الانفتاح والتطور في القطاع المالي لأي دولة تستخدم عدة مؤشرات مالية تساعد في معرفة مدى مساهمة النظام المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي، ومدى اعتماد الاقتصاد على النظام المصرفي في مختلف عمليات الرسمية وقد اختلف الاقتصاديون في تحديد نوعية نوعية وعدد المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها لقياس درجة التطور المصرفي فمثلا استخدم كل من Goldsmith(1989)، Makinon (1973) مؤشرات وتتمثل في :

1. حجم الوساطة المالية" M_2/PIB" : ويطلق عليه أيضاً مؤشرات عرض النقود، والذي يمثل مجموعة الكتلة النقدية (الودائع لأجل، الودائع الجارية والنقود السائلة) إلي الناتج المحلي الاجمالي PIB، ويرى ماكينون ان نسبة منخفضة من هذا المؤشر يمكن أن تترجم بمثابة الكبح المالي ،وارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية .
2. معدل أجمالي الودائع المصرفية إلي اجمالي الناتج المحلي الاجمالي : يجمع هذا المؤشر الودائع تحت الطلب والودائع الطويلة والمتوسطة، وهو يقيس قدرة النظام المصرفي على تعبئة الادخار بصرف النظر عن أجله، كما أنه يختلف عن المؤشر الأول M_2/PIB بأنه يشمل كل أنواع الودائع لذي البنوك، باستثناء النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، وارتفاع نسبة المؤشر يدل على الدور الكبير للبنوك في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمارات بما يكون له أثر ايجابي للنمو الاقتصادي.
3. معدل اجمالي أشباه النقود إلي اجمالي حجم الناتج الداخلي الخام" QM/PIB " : يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة الاجل، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل، وهو يعكس مدى التزام البنوك بتمويل التنمية الاقتصادية، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس التطور المصرفي .

4. نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلي اجمالي الناتج المحلي الاجمال"CP/PIB" : يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح القروض والتسهيلات للقطاع الخاص، حيث أنه كلما زادت نسبة القروض التي يستفيد منها القطاع الخاص بالنسبة للناتج الداخلي الخام، فانه يدل على تطور النظام المصرفي، خصوصاً بدوره في جميع المعلومات، مراقبة المديرين، تتنوع المخاطر، بالإضافة الي تعبئة الادخار، وتسهيل عمليات التبادل بطريقة أكثر فعالية، تزيد عن مساهمته في عملية النمو الاقتصادي.

ثانياً : تطور مؤشرات القطاع المصرفي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للجزائر والأردن من2000-2014.

✓ تطور مؤشر M_2/PIB :

الجدول (2-11) : يمثل تطور الكتلة النقدية الي اجمالي الناتج المحلي الاجمالي من2000-2014.

الوحدة :%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
M_2/PIB (الجزائر)	49.35	58.39	63.88	63.68	61.0	55.44	58.79	64.41	63.27	71.96	69.05	67.83	67.75	71.59	79.41
M_2/PIB (الاردن)	137	137.9	139.5	150.6	154.9	167.5	177	180.8	197.8	205	223.3	235.4	237.2	253	262.3

المصدر : من اعداد الباحث بناءاً على معطيات تقرير بنك الجزائر وبنك الأردن من 200-2014.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول هو النسبة المنخفضة ل M_2/PIB في الجزائر اذا ماقورنت بدولة الأردن فهي تشهد ارتفاعا كبير في M_2/PIB الذي هو محصور مابين 137% الي 262.3% وهذا الارتفاع يدل على الدور الكبير للوساطة المالية، حيث أن الأردن تمتلك قطاع مصرفي متطور، وبالمقابل الجزائر تقترب نسبته من الدول التي لها نظام مصرفي متطور، أين تصل الي 50% الي 79%، إلا أن ارتفاع هذا المؤشر في الجزائر لا يعني بالضرورة تطور الوساطة المالية بقدر ما يعني زيادة نفقات الدولة من جهة، وتطور سوق موازي من جهة أخري تتداول فيه كتلة نقدية جد مهمة قدرتها بعض الدراسات في سنة 2014 بحوالي 13663.9 د.ج .

✓ تطور مؤشر QM/PIB :

الجدول (2-12) : يوضح تطور المؤشر أشباه النقود الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي من2000-2014:

الوحدة :%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
QM/PIB (الجزائر)	23.77	29.15	32.69	32.73	25.74	23.15	21.04	18.92	18.11	22.36	21.05	19.04	20.50	22.13	23.73
QM/PIB (الأردن)	99.8	100.7	101.1	104.1	108.1	112.5	119.7	124.8	137.5	143.1	157.7	164.4	168.6	175.2	179.4

المصدر : من اعداد الباحث بناءاً على معطيات تقرير بنك الجزائر وبنك الأردن من 2000-2014.

يتضح أن هناك تذبذب في نسبة هذا المؤشر في فترة الدراسة في الجزائر، إلا أن هذا المؤشر يشهد ارتفاعاً في السنوات الاخيرة خاصة من سنة 2012-2014، هذا يدل على ان هناك تحسن في دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة الادخار إلا أنه غير كاف، وبمقارنة ذلك مع دولة الأردن حيث يشهد هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظ في فترة الدراسة وهذا يدل أن على التطور الكبير للنظام المصرفي الاردني، ومدى قدرته على جذب المدخرات الطويلة الاجل، ومدى القدرة على توفير التمويلات للعمليات الاستثمارية الطويلة الاجل .

✓ تطور مؤشر CP/PIB :

الجدول (2-13) : يوضح تطور نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الي الناتج المحلي الاجمالي من 2000-2014: **الوحدة %.**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
CP/PIB (الجزائر)	6.0	8.1	12.13	11.17	11.02	11.96	12.59	13.39	13.20	16.60	15.06	13.55	13.82	16.31	18.14
CP/PIB (الأردن)	73.2	77.6	75.9	74.2	80.2	96.1	112.7	120.4	128.3	123.3	129.9	139.4	146.2	153.2	155.2

المصدر : من اعداد الباحث بناءاً على معطيات البنك الجزائري وبنك الأردن من 2000-2014.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن القروض الموجهة للقطاع الخاص لا تمثل إلا نسبة قليلة من الناتج المحلي الاجمالي، فهي لا تتجاوز في المتوسط 13% بينما دولة الأردن تفوق في المتوسط 90% من الناتج المحلي الاجمالي فهي تعد من الدول التي تعتمد على القطاع الخاص وزيادة القوة الادخارية، اما في الجزائر وتدل هذه النسبة المنخفضة عن ضعف التزام البنوك في تمويل القطاع الخاص ،وعلى عدم تقدم عملية خوصصة المؤسسات العمومية التي شرعت فيها الحكومة مع نهاية فترة التسعينات، وتخلف القطاع الخاص نفسه من جهة أخرى .كذلك فان هذه النسبة تعتبر جد منخفضة اذا ما قورنت مع الأردن.

المطلب الثاني : عرض ومناقشة النتائج المتوصل اليها في دولة الجزائر والأردن .

بعد أن تطرقنا إلي معرفة مؤشرات قياس التطور المصرفي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي من نظرية بعض الاقتصاديون منهم ماكينون وبقية الاقتصاديون، حيث في هذا المطلب سنقوم ببناء النموذج القياسي للتحرير المصرفي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، من أجل معرفة أهم المحددات التي تؤثر في النمو الاقتصادي، وهذا بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي.

الفرع الأول : عرض النتائج المتوصل اليها بالنسبة للجزائر والأردن2000–2014.

أولا : بناء النموذج وتحديد متغيراته : لتعيين النموذج لا بد من تحديد متغيرات النموذج المتمثلة في المتغير التابع والمستقل وتحديد الشكل الرياضي له بالنسبة للجزائر والأردن.

أ. تحديد متغيرات النموذج :

✓ المتغير التابع :

PIB : يمثل الناتج المحلي الاجمالي .

✓ المتغيرات المستقلة :

M_2/PIB : الكتلة النقدية إلي اجمالي الناتج المحلي .

QM/PIB : أشباه النقود إلي اجمالي الناتج المحلي .

CP/PIB : القروض الموجهة للقطاع الخاص إلي اجمالي الناتج المحلي .

ب. تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي كما يلي :

$$PIB = \{ M_2/PIB, QM/PIB, CP/PIB \}$$

ثانياً : تقدير النموذج بالنسبة للجزائر والأردن .

سيتم في هذه الدراسة تقدير معلمات دالة النمو الاقتصادي بافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع من جهة، والمتغيرات المستقلة من جهة أخرى .

أ. تقدير نتائج دولة الجزائر.

جدول (2-14) : نتائج تقدير النموذج خلال الفترة 2000-2014 لدولة الجزائر .

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 04/18/16 Time: 12:23
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7868.220	7522.386	-1.045974	0.3180
M2_PIB	502.2935	215.1988	2.334090	0.0396
CP_PIB	-183.9040	540.1869	-0.340445	0.7399
QM_PIB	-520.7112	150.9714	-3.449070	0.0054

R-squared	0.832480	Mean dependent var	9813.093
Adjusted R-squared	0.786793	S.D. dependent var	4676.479
S.E. of regression	2159.335	Akaike info criterion	18.41617
Sum squared resid	51289985	Schwarz criterion	18.60498
Log likelihood	-134.1212	Hannan-Quinn criter.	18.41416
F-statistic	18.22127	Durbin-Watson stat	1.078562
Prob(F-statistic)	0.000141		

المصدر : من اعداد الباحث بناءاً على البرنامج الاحصائي EViews 09.

وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتقدير النموذج وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى تكون صيغة النموذج كالتالي:

$$PIB = B_0 + B_1{}^*M_2/PIB + B_2{}^*QM/PIB + B_3{}^*CP/PIB + \varepsilon_i$$

ومنه تأخذ المعادلة المقدرة الشكل التالي :

$$PIB = -7868.220 + 502.2935{}^*M_2/PIB - 520.7112{}^*QM/PIB - 183.9040{}^*CP/PIB + \varepsilon_i$$

ب. تقدير نتائج دولة الأردن :

جدول (2-15) : نتائج تقدير النموذج خلال الفترة 2000-2014 لدولة الأردن .

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 04/18/16 Time: 12:43
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	474.6499	466.4368	1.017608	0.3307
CP_PIB	36.82211	12.74899	2.888237	0.0148
M2_PIB	30.02643	25.35242	1.184362	0.2612
QM_PIB	-14.58574	33.17392	-0.439675	0.6687

R-squared	0.978358	Mean dependent var	8397.358
Adjusted R-squared	0.972455	S.D. dependent var	2005.823
S.E. of regression	332.8990	Akaike info criterion	14.67673
Sum squared resid	1219039.	Schwarz criterion	14.86555
Log likelihood	-106.0755	Hannan-Quinn criter.	14.67472
F-statistic	165.7543	Durbin-Watson stat	0.936372
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من اعداد الباحث بناءاً على البرنامج الاحصائي EViews 09.

ومنه تأخذ المعادلة المقدرة الشكل التالي :

$$PIB = 474.6449 + 30.02643*M_2/PIB - 14.58574*QM/PIB\ 36.82211*CP/PIB + \varepsilon_i$$

الفرع الثاني : تقيم النموذج .

سوف نقوم بتقييم هذا النموذج من خلال إخضاعه لمختلف الاختبارات الاقتصادية، الاحصائية، والقياسية لتأكد من جودته وتحقيقه لجميع الشروط.

أولا : التقييم الاقتصادي لدولة الجزائر ودولة الأردن :

من خلال الجداول 11، 12، 13، ومن دراسة معنوية المتغيرات بالنسبة للنموذج الجدول رقم (14) و(15) يتضح لنا أن حجم الوساطة المالية ومعدل أشباه النقود إلي اجمالي الناتج المحلي، يحظى بحصة الأسد في الجزائر حيث أن نسبته متزايدة وبالنظر إلي المعوية الجزئي نجد أن لهم معنوية تقدر ب 0.03و0.005 على التوالي وعلاقته طردية مع الناتج المحلي فالزيادة المستمرة تؤدي إلي رفع معدلات النمو الاقتصادي على عكس نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص فهو ليس له معنوية في الجزائر، حيث تعتمد الجزائر على البنوك العمومية بدل البنوك الخاصة وهذا راجع الي عدة أساليب منها احتكارها الخدمة والسيطرة الحكومية ونقص الثقة...على عكس دولة الأردن، فبرغم من التزايد المستمر والتطور الحاصل في القطاع المصرفي الأردني منها زيادة حجم الوساطة المالية ومعدل أشباه النقود إلي اجمالي الناتج المحلي إلا أنها تعتمد بالدرجة الأولي على القطاع الخاص كركيزة أساسية لرفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة المنافسة وزيادة حجم الاستثمارات، وهذا ما بينه النموذج للعلاقة الطردية للقروض الموجهة للقطاع الخاص إلي اجمالي الناتج المحلي حيث تقدر معنويته الجزئية ب 0.01 فهي بذلك تعتبر من بين الدول المتحررة كلياً لقطاعها المصرفي.

ثانياً : التقييم الاحصائي بالنسبة لدولة الجزائر والأردن .

يتم اختبار المعلمات من النحية الاحصائية من خلال اختيبار المعنوية الاحصائية للنموذج، المقدة التفسيرية له، والمعنوية الكلية للنموذج والتوزيع الطبيعي .

أ. التقييم الاحصائي بالنسبة لدولة الجزائر :

✓ أختبار المعنوية الاحصائية للنموذج للجزائر (الجدول الاعلى رقم 14).

نستخدم في هذا الاختبار (t) ستودنت لتقييم معنوية المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع في نموذج الانحدار الخطي المتعدد ويأخذ هذا الاختبار الشكل التالي :

$$\begin{cases} H_0 = C_i = 0/E_i\,,[0,5] & \text{فرضية العدم} \\ H_1 = C_i \neq 0\ /\ E_i, [0,5] & \text{فرضية بديلة} \end{cases}$$

➢ اختبار معنوية B_0 :

بما أن $Prob = 0.31 > 0.05$ ومنه قبول H_0 فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي المقدرة ليس لها معنوية ولا دلالة احصائية.

- اختبار معنوية B_1 :

بما أن Prob = 0.03<0.05 ومنه رفض H_0 فرضية العدم وقبول الفرضية H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي المقدرة لها معنوية ودلالة احصائية.

- اختبار معنوية B_2 :

بما أن Prob = 0.005<0.05 ومنه رفض H_0 فرضية العدم وقبول الفرضية H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي المقدرة لها معنوية ودلالة احصائية.

- اختبار معنوية B_3 :

بما أن Prob = 0.73>0.05 ومنه قبول H_0 فرضية العدم ورفض الفرضية H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي المقدرة ليس لها معنوية ولا دلالة احصائية.

✓ اختبار المقدرة التفسيرية للنموذج بالنسبة للجزائر (الجدول أعلاه رقم14)

يتم اختبار المقدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديدR^2، بحيث نلاحظ في هذا النموذج أن معامل التحديد ^{2} = 0.832480 أما معامل التحديد المصحح فيساوي 0.786793، ومنه 83.24% من التغير الحاصل في PIB يفسيره النموذج (المتغيرات المستقلة)، والباقي 16.76% تفسيره البواقي (ε_i).

✓ اختبار المعنوية الكلية بالنسبة لدولة الجزائر:

يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال اختبار فيشرF، ويهدف هذا الاختبار الي ايجاد المعنوية الكلية من خلال الفرضيتين :

$$\begin{cases} H_0 = \forall_i : B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = 0 \\ H_1 = \exists_i : c_0 \neq 0, B_1 \neq 0, B_2 \neq 0, B_3 \neq 0 \end{cases}$$

المعنوية الكلية للنموذج هي Prob(f) = 0.0001<0.05 رفض H_0 فرضية العدم وقبول الفرضية H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي النموذج جيد.

ب. التقييم الاحصائي بالنسبة لدولة الأردن :

أختبار المعنوية الاحصائية للنموذج للجزائر (الجدول الاعلى رقم15).

$$\begin{cases} H_0 = C_i = 0/E_i\,,[0,5] & \text{فرضية العدم} \\ H_1 = C_i \neq 0\ /\ E_i, [0,5] & \text{فرضية بديلة} \end{cases}$$

- اختبار معنوية B_0 :

بما أن Prob = 0.33>0.05 ومنه قبول H_0 فرضية العدم ورفض الفرضية H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي المقدرة ليس لها معنوية ولا دلالة احصائية.

- اختبار معنوية B_1 :

بما أن Prob = 0.26>0.05 ومنه قبول H_0 فرضية العدم ورفض الفرضية H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي المقدرة ليس لها معنوية ولا دلالة احصائية.

- اختبار معنوية B_2 :

بما أن Prob = 0.66>0.05 ومنه قبول H_0 فرضية العدم ورفض الفرضية H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي المقدرة ليس لها معنوية ولا دلالة احصائية.

- اختبار معنوية B_3 :

بما أن Prob = 0.01<0.05 ومنه رفض H_0 فرضية العدم قبول الفرضية H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي المقدرة لها معنوية و دلالة احصائية.

✓ اختبار المقدرة التفسيرية للنموذج بالنسبة للأردن : (الجدول أعلاه رقم15)

يتم اختبار المقدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديدR^2، بحيث نلاحظ في هذا النموذج أن معامل التحديد ^{2} =0.978358 أما معامل التحديد المصحح فيساوي 0.972455، ومنه 97.83 % من التغير الحاصل في PIB يفسيره النموذج (المتغيرات المستقلة)، والباقي 2.17 % تفسيره البواقي (ε_i).

✓ اختبار المعنوية الكلية بالنسبة لدولة الجزائر:

يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال اختبار فيشرF، ويهدف هذا الاختبار الي ايجاد المعنوية الكلية من خلال الفرضيتين :

$$\begin{cases} H_0 = \forall_i : B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = 0 \\ H_1 = \exists_i : c_0 \neq 0, B_1 \neq 0, B_2 \neq 0, B_3 \neq 0 \end{cases}$$

المعنوية الكلية للنموذج هي Prob(f) =0.000000 <0.05 رفض H_0 فرضية العدم وقبول الفرضية H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي النموذج جيد.

ثالثاً : التقييم القياسي لدولة الجزائر والأردن :

أ. الارتباط الخطي الذاتي للأخطاء لدولة الجزائر .

ينتج عندما يكون الحد العشوائي في الفترة ما مرتبط بالحد العشوائي في الفترة الزمنية السابقة وهو شائع في السلاسل الزمنية، ويختبر الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام اختبارين .

- اختبار Durbin Watson(DW) ؛
- اختبار Breusch Godfry (BG)

✓ اختبار درين واتسون DW.

$$\begin{cases} H_0 = \hat{\rho} = 0 \\ H_1 = \hat{\rho} \neq 0 \end{cases}$$

$\hat{\rho} = 0$لايوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

$\hat{\rho} \neq 0$ يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء

n = 15 m = 3 DW = 1.078562 Dl = 0.82 DU = 1.75

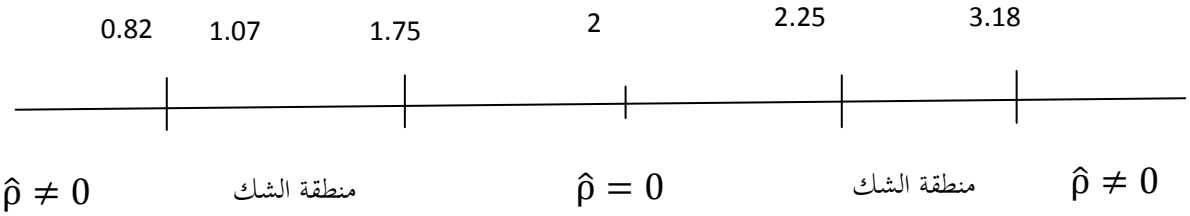

DL<DW<DU في منطقة الشك وبالتالي لا يمكن الجزم من وجود الارتباط من عدمه لتأكد نقوم باختبارB.G .

✓ اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة الأولي(Breusch-Godfry) .

➢ اختبار النموذج:

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \ldots\ldots = \rho_q = 0 \\ H_1 : \rho_1 \neq 0 \text{ v} \ldots\ldots\ldots \text{v} = \rho_q \neq 0 \end{cases}$$

عند ادخال البيانات في برنامج EViews تحصلنا على الجدول (الملحق 02).

Prob(f) =0.12 >0.05 قبول H_0 فرضية العدم رفض الفرضية البديلة H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي .

✓ اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة االثانية(Breusch-Godfry) .

عند ادخال البيانات في برنامج EViews تحصلنا على الجدول (الملحق 03).

Prob(f) =0.31 >0.05 قبول H_0 فرضية العدم رفض الفرضية البديلة H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي.

✓ اختبار تجانس التباين : اختبارات تجانس التباين عديدة ونعتمد في دراستنا على اختبار white : (الملحق04)

يوجد تجانس في التباين $H_0 : a_1 = b_1 = \ldots\ldots = a_k = b_k = 0$

لا يوجد تجانس في التباين $H_1 : \exists_i / a_i \neq 0 \text{ v } b_i \neq 0$

Prob(f) =0.71 >0.05 قبول H_0 فرضية العدم رفض الفرضية البديلة H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي هذا يدل على وجود تجانس في التباين.

✓ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

نختبر طبيعة البواقي (ε_i) اذا كانت تتبع توزيع طبيعي باستخدام جاك بيرا J-B الذي تكون فرضياته كالتالي :

$$\begin{cases} H_0 = N \text{ يتبع توزيع طبيعي } \varepsilon_i \\ H_1 = N \text{ لا يتبع توزيع طبيعي } \varepsilon_i \end{cases}$$

عند ادخال البيانات في البرنامج تحصلنا على النتائج التالية : (الملحق05)

Prob(f) =0.96>0.05 قبول H_0 فرضية العدم رفض الفرضية H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي النموذج يتبع توزيع طبيعي .

ب. الارتباط الخطي الذاتي للأخطاء لدولة الأردن .

✓ اختبار دربن واتسون DW.

$$\begin{cases} H_0 = \hat{\rho} = 0 \\ H_1 = \hat{\rho} \neq 0 \end{cases}$$

$\hat{\rho} = 0$ لايوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

$\hat{\rho} \neq 0$ يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء

n = 15 m = 3 DW =0.966372 Dl = 0.82 DU = 1.75

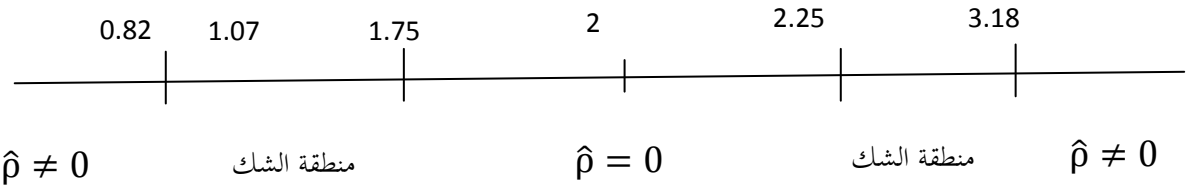

DL<DW<DU في منطقة الشك وبالتالي لا يمكن الجزم من وجود الارتباط من عدمه لتأكد نقوم باختبارB.G .

✓ اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة الأولي(Breusch-Godfry) .

اختبار النموذج :

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \ldots\ldots = \rho_q = 0 \\ H_1 : \rho_1 \neq 0 \text{ v} \ldots\ldots\ldots \text{v} = \rho_q \neq 0 \end{cases}$$

عند ادخال البيانات في برنامج EViews تحصلنا على الجدول (الملحق06).

Prob(f) =0.12 >0.05 قبول H_0 فرضية العدم رفض الفرضية H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي .

✓ اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة االثانية (Breusch-Godfry) .

عند ادخال البيانات في برنامج EViews تحصلنا على الجدول (الملحق 07).

Prob(f) =0.25>0.05 قبول H_0 فرضية العدم رفض الفرضية H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي.

✓ اختبار تجانس التباين : اختبارات تجانس التباين عديدة ونعتمد في دراستنا على اخبار white : (الملحق 08)

$$\begin{cases} H_0 : a_1 = b_1 = \ldots\ldots = a_k = b_k = 0 \\ H_1 : \exists_i \; / \; a_i \neq 0 \text{ v } b_i \neq 0 \end{cases}$$

يوجد تجانس في التباين

لا يوجد تجانس في التباين

Prob(f) =0.71 >0.05 قبول H_0 فرضية العدم رفض الفرضية H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي هذا يدل على وجود تجانس في التباين.

✓ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

نختبر طبيعة البواقي (ε_i) اذا كانت تتبع توزيع طبيعي باستخدام جاك بيرا J-B الذي تكون فرضياته كالتالي :

$$\begin{cases} H_0 = N \text{ يتبع توزيع طبيعي } \varepsilon_i \\ H_1 = N \text{ لا يتبع توزيع طبيعي } \varepsilon_i \end{cases}$$

عند ادخال البيانات في البرنامج تحصلنا على النتائج التالية : (الملحق 09)

Prob(f) =0.67>0.05 قبول H_0 فرضية العدم رفض الفرضية H_1 الفرضية البديلة، وبالتالي النموذج يتبع توزيع طبيعي .

المطلب الثالث : دراسة مقارنة بين دولة الجزائر ودولة الأردن.

في هذا المطلب سوف نقوم بدراسة مقارنة لدولة الجزائر ودولة الأردن من خلال الاستنتاجات المتوصل اليها والدراسة المعتمد عليها وهي كالآتي :

جدول (2-16) : يوضح المقارنة بين دولة الجزائر والأردن

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دولة الجزائر ودولة الأردن لها نفس فترة التحرير للقطاع المصرفي وذلك سنة 1990	دولة الأردن سبقت الجزائر في فترة تحرير القطاع المالي فالأردن منذ 1989 أما الجزائر منذ 1990
تعتبر دولة الجزائر ودولة الأردن من بين الدول النامية	النظام الاقتصادي لدولة الأردن السائد قبل فترة التحرير هو اقتصاد السوق أما الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلي اقتصاد السوق
الفترة محل الدراسة لدراسة ممتدة من 2000-2014	تحرير مصرفي جزئي من 1990-2014 في دولة الجزائر عكس الأردن تحرير مصرفي كلي من نفس الفترة
دولة الجزائر ودولة الأردن حققا أثر ايجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال هذا التحرير	الأردن تعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الخاص في منح القروض على عكس الجزائر التي تعتمد على القطاع العمومي في منح القروض بالدرجة الأولى
	هيكل القطاع المصرفي الجزائري يختلف عن هيكل القطاع المصرفي الأردني.

المصدر : من إعداد الباحث بناءا عن النتائج المتوصل إليها .

خلاصة الفصل :

تميز هذا الفصل بالدراسة القياسية المقربة لأرض الواقع، حيث قمنا بمعالجة النتائج المتوصل اليها باستخدام برنامج احصائي EViews، وقمنا بتحليل النتائج بطريقة اقتصادية بما هو وجود واقعيا ومعالجة إحصائية بما تنطقه النتائج المتوصل اليها، حيث توصلنا في الآخير أن النموذج المبني كان نموذج متجانس، حيث يتمتع بقدرة تفسيرية عالية لكى الدولتين وله معنوية كلية عالية جداً وهذا ما أثبتته النتائج الاحصائية، أما النتائج الاقتصادية يتبين لنا أن تحرير القطاع المصرفي كان له الحصة الأسد والسند الداعم والفعال لرفع معدلات النمو الاقتصادي لدولة الجزائر والأردن.

الخاتمة

الخاتمة :

واجهت معظم الدول النامية بعد تطبيق سياسة الكبح المالي إلي الوقوع في مشاكل وخيبة، حيث رجعت بالسلب على النمو الاقتصادي وبعد توصل McKinnon and Shaw (1973)، إلي سياسة التحرير المالي وخاصة جانبه المتعلق بالتحرير المصرفي، حيث ساعد هذا التحرير إلي تحفيز الادخار ورفع حجم الموارد المالية وبذلك رفع حجم الاستثمارات وتحسين نوعيتها، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي .

حيث تهدف الدراسة القياسية إلي توضيح دور تحرير القطاع المصرفي في معدلات النمو الاقتصادي في دولة الجزائر والأردن بناءاً على نموذج رياضي، وباستعمال برنامج EViews لدولة الجزائر والأردن وللفترة الممتدة من سنة 2000-2014 حيث تعتمد هذه الدراسة على مؤشرات التحرير المصرفي والنمو الاقتصادي للدولتين .

ولأجل الدراسة وضعنا بعض الفرضيات تحت الاختبار فكانت الاجابة كالتالي :

حيث توصلنا أن علاقة التحرير المصرفي بالنمو الاقتصادي للدولتين هي علاقة تكامل، فالتحرير المصرفي له أثر ايجابي وفعال على النمو الاقتصادي، حيث بلغت درجة المعنوية 0.83 في دولة الجزائر أما في الأردن 0.93 وهي نسبة عالية جدا وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة .

ومن خلال الدراسة يتبين لنا أن تحرير القطاع المصرفي في الجزائر والأردن ينعكس بصورة مباشرة علي النمو الاقتصادي من خلال زيادة الوساطة المالية وارتفاع معدل أشباه النقود ومعدل اجمالي الودائع النقدية إلي جمالي الناتج المحلي وبذلك زيادة التعبئة الادخارية وبذلك زيادة الاستثمارات الحقيقية وهذا راجع كله للنظر والرقاية المستمرة من قبل الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي .

النتائج :

- تحرير القطاع المصرفي له أثر ايجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية،
- إن تحرير القطاع المصرفي ومنذ تطبيق الإصلاحات قد حقق إيجابا مقبول للجزائر أما الأردن فقد حقق نسبة عالية للنمو الاقتصادي .
- يساهم القطاع المصرفي في دعم المشاريع التنموية ، حيث أصبحت البنوك من أعمدة الاقتصاد الوطني في رفع إنتاجية العمل الاقتصادي .

التوصيات :

- تحسين الظروف الاقتصادية والسياسية وتوفير التسهيلات التي تساهم على جلب الاستثمار الأجنبي؛

- تعميق الاصلاحات المصرفية تماشياً مع متطلبات التحول نحو اقتصاد السوق ومع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية؛
- عدم تدخل الدولة في النشاط المالي والمصرفي،وتعزيز دور البنوك المركزية وهيئات مراقبة النظام المصرفي في الاشراف والمراقبة على القطاع المصرفي تجنباً للأزمات المصرفية؛
- خوصصة البنوك العمومية وفتح رأس مالها أمام الخواص وتسهيل اعتماد البنوك الأجنبية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

1 – عبد الوهاب الأمين مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان2002.

2 د. موسي فودة، التحرير المالي في الاردن ما بين النجاح والفشل، الطبعة الاولي، الدار العثمانية، عمان–الاردن،2011.

البحوث العلمية :

1 –حمزة عدنان جميل العسلي، أثر التحرير المالي وعوائد وحجم تداول أسهم قطاع البنوك في الأردن (1980–2004)، مذكرة ماجستير في التمويل والمصارف، جامعة آل البيت 2004.

2 –باكور حنان، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة،2013–2014.

3 –. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، جامعة الجزائر، 2006.

4 –راوية بن ساسي، دور القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي في الدول النامية(دراسة حالة الاقتصاد الجزائري 2005–2015)، أطروحة ماستر، العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2015.

5 –ساعد ابتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، أطروحة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009.

6 –شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي، جامعة تلمسان، 2005 –2006.

7 –محلوس زكية، أثر تحرير الخدمات المصرفيةعلى البنوك العمومية، أطروحة ماجستير، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.

8 –محمد سمير هنداوي، الانفتاح والنمو الاقتصادي حالة الأردن، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة اليرموك،2003.

9 – وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990–2010)، أطروحة دكتوراء، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010.

10- Ben Gamra, (2009) Does Financial liberalization matter for emerging East économies growth ? somenew évidence ".

الملتقيات والمجلات :

1 – – بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية، ملتقي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية– الواقع والتحديات، الشلف، 2004/12

2 –بيتر مونتيل، التمويل والرفاهية والنمو، ندوة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الايمارات، 7–8 ديسمبر2003.

3- فيصل الفايز، سر قوة الاردن ومؤشرات التنمية ببرلين الاقتصادي، مقال بمجلة الرأي، تاريخ النشر، الاحد2016/03/13
http://www.alrai.com/article/774367.html.

4- أ.نبيل بوفليح، دراسة تقيمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة " 2000-2010"، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة الشلف، العدد الثاني عشر ديسمبر2012،

5- Bruna, Amable et Jean-Bernard chatelain et Olivier de Bandt, cofinance dans le système bancaire et croissance économique, Revue économique, Volume 48 n°3, 1997.
www.persee.fr/articleAsPDF/reco_0035-2764_1997_num_48_3_409881/article_reco_0035-2764_1997_num_48_3_409881.pdf تم الوصل له في 2016/03/02

التقارير :

1- تقارير بنك الجزائر من سنة 2000-2014.

2- تقارير ابنك المركزي الأردني من سنة 2000-2014.

3- تقرير نرنامج التنفيدي والتنمزي، وزارة التخطيط التعاون الدولي سنة2002-2005.

4- تقرير خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي من2004-2006.

5- تقرير نرنامج التنفيدي والتنمزي، وزارة التخطيط التعاون الدولي سنة2007-2009.

6- تقرير نرنامج التنفيدي والتنمزي، وزارة التخطيط التعاون الدولي سنة2011-2013.

مواقع الأنترنت :

- **http://mafaheem.info/banking-syestem**, 08 janvier 2016, 10 :30. مقال لجهاد بالعنقود، أ. بجامعة الأندلس، مالية

الملاحق

1 .الجدول : التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية المكونة للناتج المحلي الاجمالي من (2000-2014).

الوحدة %

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	المتوسط
أ.المحرقات									
نسبة مساهمته في الناتج	39.19	32.5	35.9	46.3	45.06	34.9	34.1	27.1	36.88
معدل النمو الحقيقي	4.9	3.7	3.3	-2.5	-2.3	-2.2	-3.4	-0.6	0.11
ب. الخدمات									
نسبة مساهمته في الناتج	30.73	33.54	30.97	27.9	29.16	35.35	36.91	40.34	33.11
معدل نموه الحقيقي	3.1	5.3	7.7	5.0	7.8	7.3	6.4	8.5	6.38
للخدمات الغير حكومية									
معدل نموه الحقيقي	2.0	3.0	4.0	4.8	8.4	5.7	4.0	4.5	4.55
للخدمات الحكومية									
ث. الفلاحة									
نسبة مساهمته في الناتج	8.39	9.2	9.4	7.7	6.55	8.5	8.7	10.6	8.63
معدل نموه الحقيقي	-5	-1.3	3.1	4.9	-5.3	4.9	7.2	2.5	1.37
د. البناء الاشغال العمومية									
نسبة مساهمته في الناتج	8.12	9.02	8.29	8	8.62	10.49	9.17	10.42	9.01
معدل نموه الحقيقي	5.1	8.2	8.0	11.6	9.8	8.9	8.2	6.8	8.32
هـ. الصناعة									
نسبة مساهمته في الناتج	7.07	7.41	6.2	5.1	4.68	5.1	4.5	5	5.63
معدل نموه الحقيقي	1.3	-1	-1.3	-2.2	1.9	-2.5	1.5	-0.1	-0.3
للقطاع العمومي									
معدل نموه الحقيقي	5.5	6.6	2.5	1.8	/	/	/	/	4.1
للقطاع الخاص									
و. الضرائب									
نسبة مساهمته في الناتج	6.49	8.31	16.7	5.77	5.89	6.13	7.41	7.17	7.98
معدل نموه الحقيقي	0.9	16.7	10.2	2.7	7.7	3.8	19.7	4.3	8.25
معدل نمو الناتج المحلي	2.9	4.7	5.2	2.0	2.4	3.6	3.4	3.8	3.5

الملاحق الخاصة بدولة الجزائر مستخرج من برنامج EViews 09 :

2. إختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء العشوائية من الدرجة الاولى (Breusch-Godfry) .

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.870557	Prob. F(1,10)	0.1211
Obs*R-squared	3.345493	Prob. Chi-Square(1)	0.0674

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/18/16 Time: 12:51
Sample: 2000 2014
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3206.442	7207.211	0.444894	0.6659
M2_PIB	-44.64469	200.6845	-0.222462	0.8284
CP_PIB	31.75060	499.7436	0.063534	0.9506
QM_PIB	-30.12623	140.6982	-0.214119	0.8348
RESID(-1)	0.496794	0.293220	1.694272	0.1211

R-squared	0.223033	Mean dependent var	2.96E-12
Adjusted R-squared	-0.087754	S.D. dependent var	1914.046
S.E. of regression	1996.262	Akaike info criterion	18.29714
Sum squared resid	39850632	Schwarz criterion	18.53316
Log likelihood	-132.2286	Hannan-Quinn criter.	18.29463
F-statistic	0.717639	Durbin-Watson stat	1.804574
Prob(F-statistic)	0.598904		

3. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة الثانية (Breusch-Godfry) .

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.331370	Prob. F(2,9)	0.3115
Obs*R-squared	3.424676	Prob. Chi-Square(2)	0.1804

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/18/16 Time: 12:52
Sample: 2000 2014
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3129.252	7577.604	0.412961	0.6893
M2_PIB	-49.22412	211.6265	-0.232599	0.8213
CP_PIB	46.26748	528.2335	0.087589	0.9321
QM_PIB	-23.25301	150.3776	-0.154631	0.8805
RESID(-1)	0.532269	0.339592	1.567377	0.1515
RESID(-2)	-0.093891	0.378403	-0.248125	0.8096

R-squared	0.228312	Mean dependent var	2.96E-12

Adjusted R-squared	-0.200404	S.D. dependent var	1914.046
S.E. of regression	2097.085	Akaike info criterion	18.42366
Sum squared resid	39579880	Schwarz criterion	18.70688
Log likelihood	-132.1774	Hannan-Quinn criter.	18.42064
F-statistic	0.532548	Durbin-Watson stat	1.923912
Prob(F-statistic)	0.747460		

4. إختبار تجانس التباين :

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.668283	Prob. F(9,5)	0.7180
Obs*R-squared	8.190823	Prob. Chi-Square(9)	0.5150
Scaled explained SS	3.669476	Prob. Chi-Square(9)	0.9318

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/18/16 Time: 12:53
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.21E+08	4.71E+08	-0.681583	0.5258
M2_PIB^2	1595.249	312502.5	0.005105	0.9961
M2_PIB*CP_PIB	-678142.9	2396400.	-0.282984	0.7885
M2_PIB*QM_PIB	-152188.9	303638.4	-0.501217	0.6375
M2_PIB	11910224	12180376	0.977821	0.3731
CP_PIB^2	1552302.	3870860.	0.401023	0.7050
CP_PIB*QM_PIB	729648.7	1464369.	0.498268	0.6394
CP_PIB	-11789531	25910581	-0.455008	0.6682
QM_PIB^2	-8180.895	121294.5	-0.067447	0.9488
QM_PIB	1015652.	26692636	0.038050	0.9711

R-squared	0.546055	Mean dependent var	3419332.
Adjusted R-squared	-0.271046	S.D. dependent var	4568512.
S.E. of regression	5150572.	Akaike info criterion	33.98183
Sum squared resid	1.33E+14	Schwarz criterion	34.45387
Log likelihood	-244.8638	Hannan-Quinn criter.	33.97681
F-statistic	0.668283	Durbin-Watson stat	2.836145
Prob(F-statistic)	0.717973		

5. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

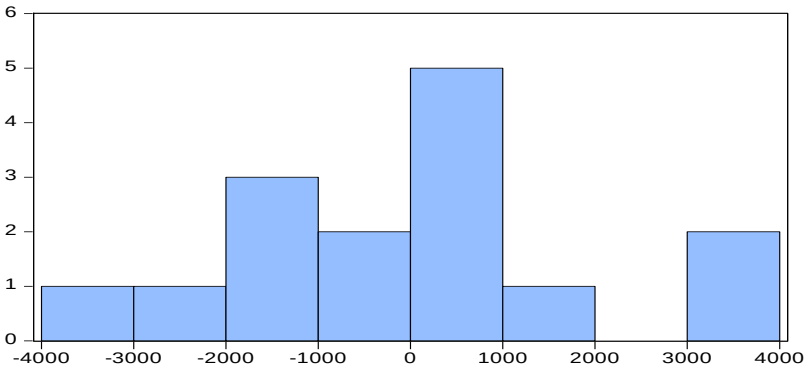

Series: Residuals
Sample 2000 2014
Observations 15

Mean	2.96e-12
Median	1.909765
Maximum	3309.358
Minimum	-3613.242
Std. Dev.	1914.046
Skewness	-0.017304
Kurtosis	2.666110
Jarque-Bera	0.070425
Probability	0.965400

الملاحق الخاصة بدولة الأردن مستخرج من برنامج EViews 09 :

6. ختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء العشوائية من الدرجة الاولى (Breusch-Godfry).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.791062	Prob. F(1,10)	0.1257
Obs*R-squared	3.273061	Prob. Chi-Square(1)	0.0704

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/18/16 Time: 12:44
Sample: 2000 2014
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	192.7361	447.6700	0.430532	0.6759
CP_PIB	4.601693	12.13938	0.379071	0.7126
M2_PIB	-7.888786	23.98004	-0.328973	0.7490
QM_PIB	5.884405	30.96477	0.190036	0.8531
RESID(-1)	0.515446	0.308531	1.670647	0.1257

R-squared	0.218204	Mean dependent var	-1.24E-12
Adjusted R-squared	-0.094514	S.D. dependent var	295.0834
S.E. of regression	308.7134	Akaike info criterion	14.56391
Sum squared resid	953039.8	Schwarz criterion	14.79992
Log likelihood	-104.2293	Hannan-Quinn criter.	14.56139
F-statistic	0.697766	Durbin-Watson stat	1.662461
Prob(F-statistic)	0.610696		

7. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة الثانية (Breusch-Godfry) .

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.593828	Prob. F(2,9)	0.2555
Obs*R-squared	3.923219	Prob. Chi-Square(2)	0.1406

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/18/16 Time: 12:45
Sample: 2000 2014
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	101.6250	475.4418	0.213749	0.8355
CP_PIB	6.100455	12.60606	0.483930	0.6400
M2_PIB	-9.497513	24.66600	-0.385045	0.7091
QM_PIB	7.683480	31.81846	0.241479	0.8146
RESID(-1)	0.600783	0.337179	1.781792	0.1085
RESID(-2)	-0.277741	0.382134	-0.726815	0.4858

R-squared	0.261548	Mean dependent var	-1.24E-12
Adjusted R-squared	-0.148703	S.D. dependent var	295.0834

S.E. of regression	316.2633	Akaike info criterion	14.64020
Sum squared resid	900202.0	Schwarz criterion	14.92342
Log likelihood	-103.8015	Hannan-Quinn criter.	14.63718
F-statistic	0.637531	Durbin-Watson stat	2.010639
Prob(F-statistic)	0.677378		

8. إختبار تجانس التباين :

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.669993	Prob. F(9,5)	0.7169
Obs*R-squared	8.200325	Prob. Chi-Square(9)	0.5141
Scaled explained SS	4.255743	Prob. Chi-Square(9)	0.8938

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/18/16 Time: 12:46
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6003393.	5209239.	-1.152451	0.3012
CP_PIB^2	-917.7804	1142.108	-0.803584	0.4581
CP_PIB*M2_PIB	2497.712	3276.698	0.762265	0.4803
CP_PIB*QM_PIB	-1317.934	4314.031	-0.305499	0.7723
CP_PIB	-99106.79	90479.83	-1.095347	0.3233
M2_PIB^2	-345.9739	6475.834	-0.053425	0.9595
M2_PIB*QM_PIB	-750.4499	17908.92	-0.041904	0.9682
M2_PIB	-39596.91	79863.61	-0.495807	0.6411
QM_PIB^2	212.4936	12880.90	0.016497	0.9875
QM_PIB	229976.7	167310.6	1.374550	0.2277

R-squared	0.546688	Mean dependent var	81269.28
Adjusted R-squared	-0.269273	S.D. dependent var	116867.5
S.E. of regression	131665.3	Akaike info criterion	26.64863
Sum squared resid	8.67E+10	Schwarz criterion	27.12067
Log likelihood	-189.8648	Hannan-Quinn criter.	26.64361

9. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

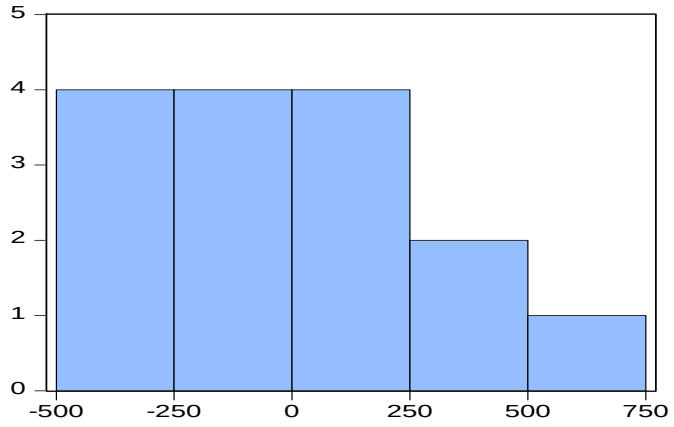

Series: Residuals
Sample 2000 2014
Observations 15

Mean	-1.24e-12
Median	-6.717515
Maximum	673.4753
Minimum	-417.1025
Std. Dev.	295.0834
Skewness	0.556127
Kurtosis	2.930063
Jarque-Bera	0.776250
Probability	0.678328

الفهرس

المحتوي	الصفحة
الإهداء	IV
الشكر	V
الملخص	VII
قائمة المحتويات	VIII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال والملاحق	X
المقدمة	أ
الفصل الأول: ماهية التحرير المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول: المفاهيم النظرية حول تحرير القطاع المصرفي.	3
المطلب الاول : مفهوم القطاع المصرفي وأهميته ودوره.	3
الفرع الاول : تعريف القطاع المصرفي.	3
الفرع الثالث : دور القطاع المصرفي في الاقتصاد.	4
المطلب الثاني : مفهوم تحرير القطاع المالي والمصرفي.	5
الفرع الأول : مفهوم التحرير المالي .	5
الفرع الثاني : تعريف تحرير القطاع المصرفي.	6
المطلب الثاني : إجراءات وأهداف التحرير المصرفي.	7
الفرع الأول : إجراءات تحرير القطاع المصرفي.	7
الفرع الثاني : أهداف تحرير القطاع المصرفي.	7
المطلب الرابع : شروط نجاح التحرير القطاع المصرفي ومزاياه.	8
الفرع الأول : شروط نجاح تحرير القطاع المصرفي.	8
الفرع الثاني : مزايا تحرير القطاع المصرفي.	10
المبحث الثاني : المفاهيم النظرية للنمو الاقتصادي.	10
المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه.	10
الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي.	10
الفرع الثاني : خصائص النمو الاقتصادي.	11
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ومعوقاته.	12
الفرع الاول : العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.	12

الفرع الثاني : معوقات النمو الاقتصادي.	12
المطلب الثالث : العلاقة بين تحرير القطاع المصرفي بالنمو الاقتصادي	13
المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية.	14
المطلب الاول : عرض الدراسات السابقة.	14
المطلب الثاني : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.	15
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني الدراسة القياسية لدور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي حالة دولة الجزائر والأردن من سنة 2000-2014.	
تمهيد	19
المبحث الاول : التحرير المصرفي والنمو الاقتصادي الجزائر.	20
المطلب الاول : التحرير المصرفي في الجزائر.	20
الفرع الاول : الاصلاح البنكي وبداية التحرير المالي في الجزائر.	20
الفرع الثاني : هيكل النظام البنكي الجزائري بعد اصلاحات قانون النقد والقرض	21
الفرع الثالث : أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 10/90.	24
المطلب الثاني : تطور النمو الاقتصادي الجزائري (2000-2014).	25
الفرع الاول : برامج الانعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (2001-2014).	25
الفرع الثاني : أثر سياسة نعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي من 2000-2014.	27
المبحث الثاني : التحرير المصرفي والنمو الاقتصادي في الاردن.	29
المطلب الاول : التحرير المصرفي الاردني.	29
الفرع الاول : أهم محاور الاصلاحات المالية في الأردن.	29
الفرع الثاني : أثر الاصلاح المالي علي القطاع المصرفي الاردني.	30
المطلب الثاني : النمو الاقتصادي في الاردن.	34
الفرع الاول : برامج التنمية الاقتصادي والاجتماعي .	34
الفرع الثاني :أثر البرامج والخطط التنموية على النمو الاقتصادي	37
المبحث الثاني : الدراسة القياسية لدور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر والأردن من 2000-2014.	39
المطلب الاول : تحليل مؤشرات قياس التطور المالي والمصرفي .	39
الفرع الاول :مؤشرات قياس التطور المصرفي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.	39
المطلب الثاني : عرض ومناقشة النتائج المتوصل اليها في دولة الجزائر والأردن	42

الفرع الأول : عرض النتائج المتوصل اليها بالنسبة للجزائر والأردن 2000-2014.	42
الفرع الثاني : تقيم النموذج .	44
المطلب الثالث : دراسة مقارنة بين دولة الجزائر ودولة الأردن.	49
خلاصة الفصل	50
الخاتمة	53
قائمة المراجع	55
الملاحق	58
الفهرس	63